مجلة العلوم السياسيّة

اسم المقال: التعديلات الدستورية في عهد حزب العدالة والتنمية بعد عام 2002 م (الواقع والطموح)
اسم الكاتب: أ.م.د. علي دريول، م.م. هدى هادي محمود
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/343
تاريخ الاسترداد: 2026/05/12 02:28 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم السياسيّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

التعديلات الدستورية في عهد حزب العدالة والتنمية بعد عام ٢٠٠٢م (الواقع والطموح)

أ.م.د. علي دريول[*]
م.م.هدى هادي محمود[**]

الملخص :

مر النظام السياسي التركي بظروف استثنائية غير مسبوقة تمثلت في سلسلة من الاضطرابات الأمنية والسياسية التي ألقت بظلال مخاوفها على الدولة التركية ، والتحديات الإقليمية والدولية ، لم تكن يوما حجة أو ذريعة للتردد في مواصلة المسيرة الإصلاحية الشاملة، فالتعديلات الدستورية في دستور عام ١٩٨٢م التي جاء بها جزب العدالة والتنمية سواءاً السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، ليس ردة فعل لواقع صعب، بل هو منهج حكم وخيار وطني نابع من الداخل، يعزز الوحدة الوطنية ويكرس الديمقراطية، ومفهوم الحقوق والحريات العامة.

مقدمة:

جاء تأسيس حزب العدالة والتنمية ليخلق واقع سياسي جديد في تركيا من خلال الانتصارات التي حققها الحزب على مستوى الانتخابات البرلمانية، وهو ما منحه فرصة تشكيل حكومة أغلبية، ليتمكن الحزب من السيطرة على مفاصل السلطتين التشريعية والتنفيذية في تركيا، ومنحه القدرة على إجراء جملة من الاصلاحات والتعديلات على نصوص الدستور والقوانين السارية في تركيا، لذلك شرع حزب العدالة والتنمية بالعديد من الإصلاحات الدستورية والقانونية في أغلب مؤسسات النظام السياسي حينما وصل الى السلطة.

[*] كلية العلوم السياسية/جامعة بغداد.
[**] الجامعة العراقية/كلية الاعلام.

سوف نتناول من خلال هذا البحث وفق مبحثين، تناول الاول عن انتخابات عام ٢٠٠٢م وفوز حزب العدالة والتنمية، فيما تناول انجازات حكومة حزب العدالة والتنمية.

اهمية البحث :

تكمن اهمية البحث بان التعديلات الدستورية في عهد حزب العدالة والتنمية التي عمل على اجراء العديد من التغيرات الدستورية المهمة التي لها الاثر المهم في تقليص سلطة المؤسسة العسكرية، والدفع نحو تغيير نظام الحكم البرلماني وتحوله إلى نظام رئاسي.

فرضية البحث :

قام حزب العدالة والتنمية بالعديد من التعديلات الدستورية ، واحداث تغيرات جوهرية في تغيير نظام الحكم وطبيعة النظام السياسي في تركيا ، وذلك من اجل حماية الاستقلال الوطني والسيادة الوطنية، والحفاظ على الأمن العام وأمن الأفراد والممتلكات الخاصة والعامة وتعزيز الاستقرار السياسي، ومحاربة التطرف، وكذلك النهوض بالواقع التركي.

مشكلة البحث :

ان الاشكالية التي نريد طرحها في هذه الدراسة :

١- ما هي اهداف حزب العدالة والتنمية على ضوء التعديلات الدستورية التي جاء بها ومدى تأثيرها على طبيعة النظام السياسي التركي؟

٢- وما إذا كانت النتائج المترتبة على تطبيقها على أرض الواقع ستحقق الغاية الأسمى التي تسعى إليها الحكومة التركية من نهج الإصلاح الدستوري من تغيير نظام الحكم من نظام برلماني الى رئاسي ؟

هيكلية البحث:

قسم البحث الى مبحثين ومقدمة وخاتمة، تناول المبحث الاول (التعديلات الدستورية في عهد حزب العدالة والتنمية)، وقسم الى مطلبين، الاول بعنوان انتخابات عام

٢٠٠٣ وفوز حزب العدالة والتنمية، اما الثاني فتناول التعديلات الدستورية والاستفتاء على الدستور، اما المبحث الثاني فكان بعنوان (انجازات حزب العدالة والتنمية) وقسم الى مطلبين، تناول الاول التغيير السياسي والاقتصادي على الصعيد الداخلي، اما الثاني فخصص عنالاصلاحات الاجتماعية ثم قائمة بالمصادر والمراجع.

المبحث الاول: التعديلات الدستورية في عهد حزب العدالة والتنمية

المطلب الاول: انتخابات عام ٢٠٠٢م وفوز حزب العدالة والتنمية

كانت تركيا بعد انتخابات عام ١٩٩٩م تمر بسلسلة من المشاكل الداخلية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بعد قرار المحكمة الدستورية بحل حزب الرفاه، فضلاً عن مرض بولند أجاويد رئيساً للوزراء، والدعوات لتطبيق معايير الاتحاد الاوربي[١]، فأصبحت اليات النظام الديمقراطي ومؤسساته في تركيا لم تعد تعمل كما ينبغي ، حيث أصبح البرلمان –بسبب تركيبة الحكومة الائتلافية –كيانا جامدا يقدم الدليل على الفشل في ايجاد حلول لأزمات المجتمع ، واصبحت الحكومة عاجزة عن الاحتفاظ بحد ادنى من التنسيق بين شركاء الائتلاف ، على اثر اشتداد الأزمة السياسية بين مؤسسات الحكم في تركيا، المؤسسة السياسية المتمثلة بالرئاسة والمؤسسة العسكرية[٢].

استغل حزب العدالة والتنمية، تلك الأوضاع لكسب دعم وتأييد الشعب لمرشحيه في الانتخابات، إذ زار رجب طيب أردوغان جميع الأقاليم التركية كلها، لحث الناخبين على التصويت لحزبه، إذ يقول " أنه أثناء تلك الرحلات كان يرى من على أرض الواقع ما هي رغبات وتطلعات التي يريدها الشعب من الذين سيصوت لهم في الانتخابات" ، لذلك فإن استراتيجية الحزب ارتكزت على ثلاثة مطالب شعبية[٣]:

١– التخلص من الأزمة الاقتصادية التي تشهدها تركيا بأسرع وقت ممكن، وما خلفته من آثار سلبية على المجتمع.

٢– العمل على سيادة العدالة في المجتمع، وتطبيقها على أعضاء الحكومة الذين ثبت تورطهم في بقضايا الفساد.

٣- وإنهاء مرحلة عدم الاستقرار السياسي الناجمة عن الحكومات الائتلافية المشكلة من أكثر من حزب التي سادت تركيا.

تمكن حزب العدالة والتنمية من الفوز في انتخابات التي تم إجرائها في ٣ تشرين الثاني ٢٠٠٢ ، استطاع من خلالها تحقيق فوزاً على الاحزاب المنافسة له بحصوله على (٣٦٣) مقعداً من اصل (٥٥٠) مقعد من مجموع مقاعد المجلس الوطني الكبير ، أي بنسبة (٣٤،٣%) من مجموع الاصوات [٤] .

لقد احدث فوز حزب العدالة والتنمية حدثاً مؤثراً في تركيا، إذ قدمت ناسو اتشللر استقالتها على الفور من زعامة حزب الطريق القويم ، وتبعها مسعود يلماز من زعامة حزب الوطن الأم ، وعبرت تلك القيادات عن قلقها جراء النمو المضطرد للحركات الإسلامية، ووصولها إلى الحكم في ظل التجربتين الأخيرتين لحزب الرفاه وحزب العدالة والتنمية، إذ رأت النخبة العلمانية ممثلة، بالأحزاب السياسية، والمؤسسة العسكرية، ومعها طائفة من اليسار المتشدد، إن صعود التنظيمات السياسية ذات المرجعية الإسلامية، يهدد الأسس العلمانية والديمقراطية التي يرتكز عليها النظام السياسي التركي ،وبعد اعلان النتائج قدم أحد نواب البرلمان يطالب تعديل ثلاثة مواد بالدستور بما يتضمن حذف عبارة استندت اللجنة العليا للانتخابات لإصدار قراراها بمنع اردوغان من خوض الانتخابات ، إذ اقر البرلمان بموافقة (٤٦٣) نائباً، إلا ان الرئيس احمد نجدت سيزر رفض التوقيع على التعديل وتم رده الى البرلمان لإعادة النظر فيه إذ اكد "انه لا يصح تغير القوانين من أجل شخص بعينه" ، إلا ان البرلمان قرر التعديل الدستوري مرة ثانية وحاول الرئيس التلكؤ في تصديق على التعديلات التي اقرها البرلمان وذلك لمنع اردوغان من خوض الانتخابات التكميلية ، اذ استنفذ كامل المدة القانونية ليفوت الفرصة على اردوغان في تقديم اوراق ترشيحه، إلا ان البرلمان اجرى تعديل واصبح اجراء الانتخابات التكميلية بعد ٩٠ يوماً بدلا من ٦٠ يوماً، وذلك لكي يترشح اردوغان ، ثم طرح منطق قانوني اخر لمنع اردوغان في خوض الانتخابات التكميلية إذ اكد انه لا يحق له خوض الانتخابات لأنه لم يتسنى له خوض الانتخابات الاصلية وانحازت اللجنة العليا للانتخابات للرأي القائل بتعذر ترشيح

اردوغان إلا اذا امتنع المرشحون عن حزب العدالة والتنمية عنها ، فقام المرشحون بسحب ترشيحهم لصالح اردوغان وفي ٩ اذار ٢٠٠٣م ، حيث جرت الانتخابات التكميلية وفاز اردوغان بمقعده بالبرلمان وبعد ان اقسم اردوغان اليمين قدم عبد الله غول استقالته ليفسح المجال امام رئيس الحزب رجب طيب اردوغان لتشكيل حكومة جديدة (٥).

لقد وصف رجب طيب أردوغان، الدعوى بأنها ضربة موجهة ضد الديمقراطية في تركيا، وإنها لن تؤثر على حزبه في الانتخابات بل ستزيده قوة، وقد استقبلت الدول الأوربية نبأ الدعوى بدهشة وتعجب، ووصف العديد من أعضاء البرلمان الأوربي إن ما يحدث هو جنون أصاب تركيا، في وقت تحاول الحصول على موعد لبدء مفاوضات الانضمام إلى الاتحاد الأوربي(٦).

ولاشك هنالك دوافع وأسباب وراء نجاح حزب العدالة والتنمية أبرزها (٧):

١- استطاع رئيس الحزب رجب طيب أردوغان من توسيع القاعدة الشعبية للحزب لتنظم التيارات السياسية والعرقية والمذهبية بعد أن كانت نواة تأسيسه مقتصرة إلى حد كبير على السياسيين ذوي الأصول الإسلامية وخريجي مدرسة (اربكان) هذا التوسع جعله يتربع المركز السياسي بلا منازع.

٢- أستطاع الحزب توظيف الغبن وازدواجية المعايير التي مورست ضد مرشحه (عبد الله غول) أثناء انتخاب رئيس الجمهورية من أن عبد الله غول قد حقق نسبة أصوات فاقت بكثير الأصوات التي حصل عليها رؤساء قبله، تلك أثارت عند الشعب الانتصار لعبد الله غول الذي ظلم وحرم من رئاسة الجمهورية.

٣- تدخل الجيش بشكل مباشر في السياسية عده بعض المحللين السبب الرئيس لردة فعل الناخبين ، خصوصاً مذكره الجيش للحكومة في ٢٧ نيسان علم ٢٠٠٧ التي أتهم فيها الحزب أنه يسعى لعدم المحافظة على القيم العلمانية ويجب محاربته.

٤- أتبع الحزب حملة انتخابية أستطاع من خلالها كسب عدد كبير من الناخبين ، فخطاباته التي كان يدعو فيها الى تغيير كثير مجالات عدة ، منها الصحة وتقديم الدعم للعمال والموظفين والمزارعين وتطوير قطاع الانتاج وتوزيع المساكن على الفقراء بأسعار مجزية ورخيصة ومحاربة الفساد وسرقة المال العام.

٥- الاتصال المباشر مع الشعب والاهتمام بقضايا المواطنين من خلال دراسة التوجهات الاجتماعية لسكان المناطق جنوب شرق تركيا والتوجهات التركية بقيام أفراد الحزب بزيارات ميدانية الى جميع الطبقات كانت لها اثراً في نفوس المواطنين .

٦- حاولت المعارضة استمالة الناخب التركي إليها من خلال التشهير بحزب العدالة والتنمية ، وتحذر الناخب التركي من الحزب الحاكم وتتهمه بالإرهاب والفساد ، إلا أن الناخب التركي ، رأى أن الأحزاب المعارضة غير جديرة بالثقة من خلال وعودها الفارغة والرنانة.

لذلك كانت خطوة حزب العدالة والتنمية التواصل في نقطة مهمة في صراعه مع المؤسسة العسكرية التي تتمتع بشعبية لا بأس بها في صفوف الشعب التركي، إذ كانت المؤسسة العسكرية وعلى الرغم مما تضمره من عداء للحزب بسبب جذوره الإسلامية، تخشى التصادم مع الحزب بعد النجاحات التي حققها الحزب في الانتخابات والحصول على ثقة الجماهير، الأمر الذي منح أفضلية لحزب العدالة والتنمية في التحرك وتحقيق أهدافه.

خلاصة لما تقدم ، يمكن القول ان هذه الانتخابات لها دلالات عديدة ، منها ان الرأي العام التركي قد ايقن بأن حزب العدالة والتنمية قادراً على حمل تركيا الى الامام ، وهو ما يدل على ان الشعب التركي يريد التغيير والرغبة في قيادة تنقذه من المشكلات التي يعيش فيها وذلك من خلال حزمة الإصلاحات الديمقراطية التي أعدها بصياغة برنامجه الانتخابي ، في سياق مسيرة ديمقراطية شملت مجالات متعددة منها

ما يتعلق بالحياة السياسية والحزبية والانتخابات ، ومنها ما يتعلق بالحريات العامة والحقوق خاصة ما يرتبط بالأقليات التي طرحت للمرة الأولى منذ إنشاء دولة تركيا الحديثة، وحرصه على خلق التوازن المناسب بين القيم الأخلاقية والدينية التي يؤمن بها قادة حزب العدالة والتنمية ، وبين الضوابط الدستورية التي يدعيها النظام السياسي التركي على وفق الخطاب الإيديولوجي العلماني ، منسجماً مع المتغيرات السياسة الداخلية والدولية .

المطلب الثاني : التعديلات الدستورية والاستفتاء على الدستور

خصص الدستور التركي ، وفقاً للمادة (١٧٥) [•] منه كيفية اجراء اقتراح تعديل الدستور للبرلمان، مروراً بإقراره والاستفتاء عليه ، وتمر عملية تمرير مشروع قانون التعديل الدستوري ، بعدة مراحل ، وهي [٨]:

١- يتم اقتراح تعديل الدستور للبرلمان لإقراره ، اقتراحاً خطياً من قبل ثلث اعضاء البرلمان على الأقل (اي ١٨٤ عضواً)

٢- يبث البرلمان في عملية إقرار مشروع التعديل ، وتمر بمرحلتين :

- القراءة الأولى لمشروع القانون ، ويلزم لهذه الخطوة الحصول على ثلاثة أخماس أعضاء البرلمان على الاقل (اي ٣٣٠ عضواً)
- تجري القراءة الثانية على المشروع (خلال أسبوعين من التصويت الأول)، ويشترط لصياغة النص النهائي للمادة الحصول على ثلاثة اخماس اعضاء البرلمان (اي ٣٣٠عضواً)

٣- وجوب مصادقة رئيس الجمهورية على مشروع التعديل،خلال ١٥يوماً من استلامه من البرلمان.

١- ان يجري الاستفتاء بعد نشر قرار إجراء الاستفتاء الشعبي في الجريدة الرسمية.

اولاً – التعديلات الدستورية عام ٢٠٠٣م

بعد أن استلم حزب العدالة والتنمية في تركيا عام ٢٠٠٢م ، كانت أولى الاوليات هو أجراء التعديلات الدستورية التي تحد من هيمنة المؤسسة العسكرية على كافة المؤسسات الدولة وتحكمها في تسير البلاد ، لذلك جعل حزب العدالة والتنمية من أولوياته في هذا التوجه اصدار القوانين التي من شأنها تنفيذ مشروعها الاصلاحي الهادف الى تقويض انقلاب ١٢ أيلول ١٩٨٠م ودستوره الذي وضع بإرادة المؤسسة العسكرية.

عليه فقد جرى التعديلات الدستورية التركية مع وصول حزب العدالة والتنمية ورغبته في الاصلاح والرغبة الى الانضمام الى الاتحاد الاوربي ،إذ لم تأت خطة حكومة حزب العدالة والتنمية لإصلاح من فراغ، بل سبقتها خطوات إصلاحية منذ وصوله الى السلطة في نهاية عام ٢٠٠٢م، وهذا يعني أن الإصلاح مسار يتحقق بالتدريج خصوصاً في دولة كانت مكبلة بالسياسات الاستبدادية والمتشددة وبمؤسسة عسكرية في النظام السياسي للدولة [٩]، ونتيجة لذلك أقر المجلس الوطني الكبير في أب ٢٠٠٣، حزمة من الإصلاحات الدستورية شملت عدداً من التغييرات في مجلس الأمن القومي، أذ استهدفت الحد من الدور السياسي في محورين أساسيان يسهمان في تقليص دور المؤسسة العسكرية ومجلس الأمن القومي في المجال السياسي ، فكانت على النحو الآتي[١٠]:

١- عدلت المادة (٤) من قانون مجلس الأمن القومي ، التي كانت تكلف المجلس وأمانته العامة بمهام المتابعة والتقييم الدائم لعناصر القوى الوطنية ، ومتابعة أوضاع الدولة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتقنية انطلاقاً من أن المجلس هو الحامي للنظام الدستوري والقائم على توجيه القيم الوطنية نحو المبادئ الأتاتوركية ، لتقتصر مهامه على رسم سياسة الأمن الوطني وتطبيقها، وإخبار مجلس الوزراء بآرائه، ثم ينتظر ما يسند به من مهام ليقوم بتنفيذها ومتابعتها ، وبهذه الكيفية يكون مجلس الأمن القومي وأمانته العامة قد تحولا الى جهاز استشاري ، وفقد الكثير من وضعيته التنفيذية.

٢- عدلت المادة (٥) من قانون مجلس الأمن القومي ، ليصبح اجتماع المجلس مرة واحدة كل شهرين بدلاً من كل شهر .

٣- عدلت المادة (١٣) من قانون مجلس الأمن القومي على نحو أفقد أمانته العامة دورها الرقابي ومبادرتها في إعداد قرارات مجلس الأمن القومي ووضع الخطط والمشروعات للوزرات والهيئات والمؤسسات وهو ما كان تنص عليه المادة اعلاه ، لتصبح مهمة أمانته قاصرة على تنفيذ ما يكلفها به مجلس الوزراء من مهام [١١].

٤- عدلت المادة (١٥) من قانون مجلس الأمن القومي وأمانته العامة ، فألغيت الفقرة التي كانت توجب تعيين ضابط برتبة فريق أول كأمين عام لمجلس الأمن القومي لتنص بعد تعديلها على إمكانية تولي شخصية مدنية لمنصب الأمين العام للمجلس، وبالفعل عين محمد البوجان في ٢٠٠٤/٨/١٧ ،ليكون أول شخصية مدنية تتولى منصب الأمين العام لمجلس الأمن القومي [١٢].

٥- أما المواد (٩، ١٤، ١٩) فقد تم إلغائها وسحبها من الامانة العامة لمجلس الأمن التي منحتالحق في الحصول على المعلومات والوثائق السرية بكل درجاتها عند طلبها من الوزارات والمؤسسات العامة والهيئات ورجال القانون [١٣].

٦- عدلت المادة (٣٠) من قانون الجهاز المحاسبي التي كانت تعفي الكوادر العسكرية الخضوع للرقابة المالية ، لتصبح المؤسسة العسكرية وكوادرها خاضعين لإشراف الجهاز المركزي للمحاسبات ومراقبته.

٧- كما عمد حزب العدالة والتنمية الى أجراء تعديل دستوري أخر في ٧ أيار ٢٠٠٤ على المادة (١٣١) [•] الخاصة بالمجلس الأعلى للتعليم، حيث ألغيت عضوية الجنرال العسكري داخل مجلس إدارة المجلس الأعلى للتعليم ، وألغيت الفقرة الخاصة بعضوية الجنرال العسكري داخل اتحاد الإذاعة والتلفزيون ، وبهذا اصبح ، ولأول مرة المجلس الأعلى واتحاد الإذاعة والتلفزيون مؤسستين مدنيتين بالمعنى التام دون وجود أي رقيب عسكري.

٨- كما تضمنت التعديلات بالسماح برفع الدعاوى القضائية لاستجواب الجنرالات القدامى ومقاضاتهم ،وإلزام العسكريين بالإدلاء بالتصريحات الإعلامية في المجالات التي تتناول الشأن العسكري والأمني فقط ، وتحت اشراف السلطة المدنية وكذلك تم إلغاء إمكانية محاكمة المدنيين داخل المحاكم العسكرية بحسب التعديل الذي تم اجراءه على المادة (١٩) .

٩- الغيت المادة (١٤٣) الخاصة محاكم أمن الدولة في الجرائم المرتبكة ضد وحدة الدولة بأراضيها وأمتها غير القابلة للتجزؤ، والجرائم التي تمس أمن الدولة الداخلي والخارجي، وتبقى الأحكام المتعلقة بحالة فرض الأحكام العرفية وحالة الحرب.

١٠- تضمنت التعديلات قيام لجان من المجلس الوطني التركي الكبير ووزارة المالية بمراجعة نفقات المؤسسة العسكرية ، وهو ما لم يكن مسموحاً به من قبل ، مع بقاء فقرات سرية تعتبر من اسرار الدولة.

١١- شملت التعديلات الدستورية والقانونية ايضاً المادة (١٤٥) والتي تسمح بمحاكمة العسكريين ومقاضاتهم اذا ارتكبوا جرماً أمام المحاكم المدنية بدلا من المحاكم العسكرية وقصر المحاكم العسكرية على النظر في المخالفات والجرائم المتعلقة بالخدمة العسكرية ، كما شمل التعديل الفقرة التالية (لا يحكم المدنيون في المحاكم العسكرية في وقت السلم) [١٤].

بعد كل ما تقدم يمكن أن نخلص إلى القول أن حزمة التعديلات الدستورية تمكنت تركيا من اتخاذ خطوات جادة نحو ديمقراطية حقيقة تحضى بقبول الشعب التركي وبمباركة الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية ، وذلك بتنفيذ حزمة من الاصلاحات الدستورية والقانونية المهمة التي أعادت تشكيل وبناء الحياة السياسية في البلاد على اسس جديدة تمكنت من تحديد وتحجيم مجلس الأمن القومي الذي طالما استخدمته المؤسسة العسكرية للتضييق والاتهام ضد النخبة العلمانية بالعمل على تقويض الدولة العلمانية والمبادئ الأتارتوكية [١٥].

ثانياً– ازمة الرئاسة والتعديلات الدستورية عام ٢٠٠٧م

منذ فوز حزب العدالة والتنمية بأغلبية مقاعد المجلس الوطني الكبير في الانتخابات عام ٢٠٠٢م، كان من المتوقع أن رجب طيب أردوغان سيكون الرئيس المقبل للجمهورية ، ومع اقتراب الاستحقاق الرئاسي بدأت أصوات العلمانيين المتشددين ترتفع محذرة من وصول إسلامي الى القصر الرئاسي ليصبح الجمهورية العلمانية التي أسسها مصطفى أتاتورك، وعلى الرغم من أن صلاحيات الرئيس محددة، إلا أنها مؤثرة وهو الذي يتحكم بتعيين عدد كبير من الموظفين في مواقع مهمة فضلاً عن أنه له صلاحية رد مشاريع القوانين والقرارات الحكومية التي تتطلب توقيعه ، وقبل انتهاء مهلة الترشيح يقدم أردغان مفاجئة بعد ترشيح نفسه ، وتقديم وزير الخارجية ورفيق دربه (عبد الله غول)، مرشح لحزب العدالة والتنمية للانتخابات الرئاسية[١٦].

انعقدت اولى جلسات البرلمان في ٢٧ نيسان عام ٢٠٠٧، ووفقاً للدستور يجب تأمين النصاب الثلثين في الجلستين الأولى والثانية للانتخاب ، أما الجولات التالية بالغالبية المطلقة ، وبما أن حزب العدالة والتنمية لا يمتلك ثلث مقاعد البرلمان بـ(٣٦٧) وفي ظل مقاطعة نواب حزب الشعب الجمهوري المعارض وبعض الأحزاب الأخرى ، لم يكتمل النصاب الجلسة ، اقدم حزب الشعب الجمهوري اعتراض لدى المحكمة الدستورية يشترط نصاب الثلثين لأي جلسة عند انتخاب الرئيس ، وبالفعل اصدرت المحكمة الدستورية قراراً باشتراط نصاب الثلثين ، وبما أن الدستور يقر إذا فشل البرلمان في انتخاب رئيس جديد يصار إلى انتخابات نيابية مبكرة ، ألا أن أي من المرشحين لم يحصل على الأغلبية المطلوبة للفوز بالمنصب، أذ حصل أعلى مرشح وهو مرشح حزب العدالة والتنمية عبدالله غول على (٣٤١) صوتا من أصل(٥٥٠) صوت، أي بفارق (٢٦) صوتا عن نصاب الثلثين، ومع عدم حصول أي من المرشحين على الأغلبية المطلوبة ، أصدرت المحكمة الدستورية في الأول من أيار٢٠٠٧ قرارا باشتراط توفر نصاب الثلثين لأي جلسة لانتخاب رئيس الجمهورية وبما أن حزب العدالة والتنمية لم يكن باستطاعته توفير هذا النصاب بمفرده، وبما أن الدستور يكفل

في حال فشل المجلس الوطني الكبير بانتخاب رئيس جديد من أجراء انتخابات نيابية مبكرة، ليقوم المجلس الوطني الجديد بانتخاب الرئيس الجديد للبلاد(١٧).

اجريت انتخابات مبكرة في ٢٢/تموز/٢٠٠٧ ، التي كان من المقرر اجرائها في تشرين الثاني من نفس العام ، ومن خلال اللجنة الدستورية في المجلس الوطني الكبير شرع الحزب اعداد مسودة مشروع لتعديل الدستور وباقل من اسبوع اعدت اللجنة الدستورية مهام اعداد التعديل الدستوري (١٨).

ايد الناخبون الأتراك سلسلة التعديلات الدستورية التي طرحها الاستفتاء العام على الشعب في يوم ٢٠٠٧/١٠/١٢م، التي كتب عليها النجاح ، حيث حصلت على نسبة موافقة كبيرة ، وشارك في الاستفتاء أكثر من (٢٨،٧٩٤) مليون مواطن تركي ، وكانت نسبة رفض التعديلات بنسبة ٣١،٠٥% من الشعب أي رفضه (٨٧٤٤٩٤٧) شخص، بينما كانت نسبة الموافقة عليه ٦٨،٩٥% أي وافق عليها (١٩٤٢٢٧١٤) شخص(١٩) .

أستطاع حزب العدالة والتنمية أن يحقق فوزا كاسحا بحصوله على (٣٤١) مقعدا من أصل (٥٥٠) مقعدا مجموع مقاعد المجلس الوطني الكبير و بنسبة بلغت(٤٦،٧ %) من الأصوات أي بارتفاع أكثر من ١٣% عن انتخابات عام ٢٠٠٢، ألا أنه بالرغم من فوزه بتلك النسبة الكبيرة فقد خسر الحزب ٢٢ مقعدا عن الانتخابات السابقة التي حصل فيها على (٣٦٣) مقعدا(٢٠).

كان الهدف الأساسي لحزب العدالة والتنمية للاستفتاء عام ٢٠٠٧م ، هو تغيير الدستور الذي وضع عام ١٩٨٢م ، على الرغم من ادراكهم لمدى صعوبة تحقيق هذا الهدف ، إذ أكد رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان اعتزامه إجراء تعديلات جذرية شاملة على الدستور التركي ، وقد وصف اردوغان الدستور النافذ المشرع عام ١٩٨٢م "بدستور الانقلابين" لأنه شرع من قادة انقلاب عام ١٩٨٠م ،وفي مقدمتهم رئيس الأركان الجنرال كنعان أيفرين الذي تولى بعد ذلك رئاسة الجمهورية، ويعد هذا التعديل هو بمثابة خطوات اولية تمهد لتعديلات جذرية شاملة " إذ إن الدلائل تشير الى ارتفاع

في شعبية حزب العدالة والتنمية الحاكم وان تركيا اصبحت دولة كبيرة تتعزز قوتها باستمرار"[٢١].

أما أهم أسباب فوز حزب العدالة والتنمية في هذه الانتخابات فيمكن أجمالها بما يلي[٢٢]:-

١. **المذكرة الإلكترونية التي أعلنتها رئاسة الأركان العامة قبل الانتخابات، أذ أكدت مراكز استطلاع الرأي العام بأن تلك المذكرة رفعت من رصيد الحزب الانتخابي بما يقارب (١٠%) من الاصوات، أذ انقلبت هذه المذكرة والتي ظن البعض بأنها ستكون الضربة القاضية لحزب العدالة والتنمية بل كانت العكس من ذلك لصالح الحكومة التي يقودها حزب العدالة والتنمية بعد أن وضعتها بصورة الضحية والمظلومة .**

٢. **قرار المحكمة الدستورية بخصوص انتخاب رئيس الجمهورية، والذي جعل جلسات المجلس الوطني الكبير الخاصة بانتخاب رئيس الجمهورية تحت نصاب الثلثين، وهو الأمر الذي أوحى بشكل جلي للرأي العام بأن المؤسسة القضائية والتي يسيطر عليها العلمانيين قد بدأت باتخاذ قرارات سياسية لا تحمل أي غطاء قانوني، خصوصا في ظل التجارب التي حصلت بها عملية انتخاب رئيس الجمهورية قبل انتخاب عبدالله كول، مع عدم وجود نص دستوري يشترط نصاب الثلثين للجلسات الثلاث لانتخاب رئيس الجمهورية.**

٣. **البرنامج الانتخابي لحزب العدالة والتنمية كان واقعيا مقارنة مع الأحزاب السياسية الأخرى، لم يتعهد حزب العدالة والتنمية في برنامجه الانتخابي بأي وعود خيالية خارج الحدود والإمكانات المتوافرة على عكس الوعود التي قطعتها الأحزاب العلمانية للجماهير والتي كانت أقرب منها إلى الخيال من الواقع، مثل حديث رئيس حزب الشعب الجمهوري عن خفض سعر البنزين إلى ليرة تركية واحدة، وإلغاء الامتحانات الجامعية، وتخصيص راتب شهري لكل ربة بيت.**

تضمنت التعديلات الدستورية لعام ٢٠٠٧ م، تعديل المادة (١٠١) المتعلقة بانتخاب الرئيس التركي المقبل عن طريق الاختيار الشعبي الحر والمباشر، وليس عن طريق البرلمان على ان يكون من بين أعضاء المجلس الوطني الكبير بأغلبية الثلثين من مجموع أعضاء المجلس وبالاقتراع السري ، وإذا لم يكن المجلس منعقد وإذا لم تكن في الدورة البرلمانية ، يجب دعوتها على الفور للانعقاد[٢٣]،وان يكون انتخاب رئيس الجمهورية لمدة رئاسية أمدها خمس سنوات قابلة للتجديد خمس أخرى، بدلاً من سبع سنوات غير قابلة للتجديد على وفق ما منصوص عليه في المادة (١٩) من الدستور، وقد تم انتخاب عبد الله غول رئيساً للبلاد في ٢٨ اب ٢٠٠٧ خلفا للرئيس أحمد نجدت سيزر[٢٤].

إما المادة (١٠٢) الخاصة بإجراء الانتخابات الرئاسية ، يشترط بالمرشح للفوز بمنصب رئاسة الجمهورية حصوله على الاغلبية المطلقة لأصوات الناخبين ، وتجري انتخاب رئيس الجمهورية في غضون (٦٠) يوم بعد شغور الرئاسة لأي سبب من الاسباب ، ومن الممكن إعادة انتخاب رئيس الجمهورية فترة رئاسية ثانية فقط ، وتقتضي تسمية المرشح لرئاسة الجمهورية من بين أعضاء الجمعية الوطنية الكبرى ، أو من خارج الجمعية عن طريق تقديم اقتراح خطي من ٢٠ عضواً من اعضاء الجمعية ، وباستطاعة الأحزاب السياسية التي حصلت على اكثر من ١٠% من الاصوات في اخر انتخابات برلمانية ، أن ترشح مرشحاً مشتركاً ،كما يشترط على الشخص المنتخب رئيساً للجمهورية، على أن يقطع علاقته بحزبه، وتتوقف عضويته في الجمعية الوطنية[٢٥]

هذا قد يفتح آفاق مستقبلية أمام أدخال تعديلات جذرية على نظام الحكم في تركيا ليصبح جمهوريا رئاسياً يمنح الرئيس التركي سلطات واصدار قرارات حاسمة تنفذ سريعاً عبر المؤسسات التابعة للرئاسة دون التعرض لداء البيروقراطية وتتلاءم مع شرعيته التي يستمدها من الشعب التركي [٢٦].

كما تضمنت التعديلات أيضا عن إجراء انتخابات المجلس الوطني الكبير تعديل المادة (٧٧) من الدستور النافذ ، اذ تجري انتخابات المجلس الوطني التركي

الكبير كل اربعة سنوات بدلاً من خمس سنوات، وخفض النصاب القانوني لعقد جلسات المجلس الوطني من الثلثين الى الثلث حتى لا يتم تعطيل دور البرلمان ، ويجوز أن يقرر المجلس الوطني إجراء انتخابات جديدة قبل انتهاء مدة ولايتها ، ويجوز اتخاذ قرار بإجراء انتخابات جديدة وفقاً لقرار يتخذه رئيس الجمهورية طبقاً للدستور وتشمل اختصاصاتها المكفولة لها بمقتضى الدستور : التشريع وتعديل القوانين وإبطالها ، والإشراف على عمل مجلس الوزراء وإصدار المراسيم ، وإقرار الخطط الحكومية بشأن السياسة العامة الداخلية والخارجية ، ومناقشة مشروع الميزانية، ويكون من حق النائب الذي تنتهي مدة ولايته أن يعاد انتخابه، وتجري الانتخابات المجلس تحت اشراف الإدارة العامة للأجهزة القضائية ، وفقاً للمادة (٧٩) بالصيغة التي عدلت بها في ٣١ حزيران لعام ٢٠٠٧ [٢٧].

وحددت المادة المعدلة (٧٩) في الدستور التركي التي تنص "أن تجري الانتخابات تحت اشراف وادارة الاجهزة القضائية ، ويمارس (المجلس الأعلى للانتخابات)[•] جميع المهام اللازمة لكفالة إجراء الانتخابات بطريقة نزيهة ومنظمة من بداية الاقتراع الى نهايتها ، ويجري التحقيقات وتتخذ الاجراءات النهائية لجميع المخالفات والشكاوى والاعتراضات المتعلقة بالانتخابات ، ولا يجوز تقديم طعن لدى أي سلطة في قرارات المجلس الاعلى للانتخابات "[٢٨].

وجاءت المادة (٩٠) الخاصة بالتصديق على المعاهدات الدولية بصيغتها المعدلة ،إذ يتم التصديق على المعاهدات المبرمة مع الدول الاجنبية والمنظمات الدولية نيابة عن جمهورية تركيا وباسمها، وتخضع لاعتماد المجلس الوطني التركي الكبير بموجب قانون الموافقة على التصديق ، ويعقد المجلس جلساته بحضور الثلث على الأقل من جميع أعضائها لممارسة شؤونها ، بما يشمل الاقتراع ، وتتخذ قراراتها بأغلبية مطلقة من أصوات أعضائها الحاضرين ؛ وان لا يقل النصاب القانوني اللازم لاتخاذ القرارات، تحت أي ظرف عن الربع +واحد من جميع اعضائها[٢٩].

كما أقر البرلمان التركي في ٢٦ حزيران لعام ٢٠٠٩ سلسلة إضافية من التعديلات التي اقترحها حزب العدالة والتنمية الحاكم والتي تحدّ من صلاحيات

المحاكم العسكرية وتفسح المجال لمحاكمة العسكريين أمام المحاكم المدنية من الذين يرتكبون الجرائم بما فيها التخطيط أو المشاركة في انقلابات ضد الحكومة ، وقال أردوغان في ذلك " إن القانون يستهدف الانقلابات العسكرية والمخططين لها " ، كما يهدف لمحاكمة الشخاص المتورطين في ذلك وأكد أن تركيا بتبنيها هذا القانون ترفع معايير ديمقراطيتها ، وأشار إلى أن حزبه " يحارب العصابات والمنظمات غير القانونية " وانتقدت المعارضة العلمانية في تركيا وعدته محاولة للتأثير على التحقيقات بالقضية المعروفة باسم أرجينيكون(•) بشأن مزاعم بوجود مؤامرة للإطاحة بحكومة اردوغان تورط فيها ضباط في الجيش كما بينا ذلك آنفاً ، ويعد موضوع إنهاء نفوذ الجيش في السياسية خطوة رئيسة يتوقع الاتحاد الاوربي أن تتخذها تركيا لدفع جهودها للانضمام الى عضوية الاتحاد(٣٠) .

ثالثاً:- التعديلات الدستورية عام ٢٠١٠م

عرضت حكومة العدالة والتنمية حزمة من التعديلات الدستورية على المجلس الوطني الكبير في ١ ايار عام ٢٠١٠م، لغرض التصويت عليها ولم تنجح في تمريرها بسبب عدم تحقق نصاب الثلثين كي تعد تلك التعديلات نافذة ، اذ حصل مشروع التعديلات على ثلاث اخماس الاصوات ، فتدخل هنا حزب الشعب الجمهوري المعارض وتقدم الى المحكمة الدستورية باعتراضه على التعديلات ، ولكن المحكمة أقرت عرضها على الاستفتاء الشعبي، بموجب الصلاحيات الممنوحة لرئيس الجمهورية في احالة مشاريع القوانين والتعديلات الدستورية على الاستفتاء الشعبي وفق المادة (١٠٤) من الدستور التركي لعام ١٩٨٢، وقد تضمنت التعديلات الدستورية على (٢٦) مادة من مواد الدستور الذي وضع بعد الانقلاب العسكري لعام ١٩٨٠، الذي أعطى المؤسسة العسكرية حق التدخل بالحياة السياسية في حال الأخلال بالدستور، أذ جرى الاستفتاء الشعبي في ١٢ ايلول ٢٠١٠، ليكون الشعب صاحب الكلمة الفصل في قبوله بالتعديلات أو رفضها ، وفي ١٢ ايلول ٢٠١٠ استفتي الشعب التركي على حزمة التعديلات الدستورية ، وطبقاً للأرقام الرسمية فقد شارك في الاستفتاء (٧٨%)

ممن يحق لهم التصويت ، وهي نسبة عالية ، وقد صوت (٥٨%) لصالح التعديلات ، بينما نسبة المعترضين (٤٢%) [٣١].

أما أهم التعديلات الدستورية لعام ٢٠١٠ وهي كما يلي :

١- طبقاً للتعديلات الدستورية تم تعديل المادتين (١٤٦، ١٤٧) من الدستور بتوسيع عضوية المحكمة من (١١) الى (١٧) عضواً من بينهم وزير العدل ونائبه ،ويعين رئيس الجمهورية ١٤ منهم ، ويعين البرلمان الثلاثة الباقين، وتم تحديد عضوية المحكمة الدستورية العليا بحد أقصى ١٢ عاماً بغض النظر عن السن ، وتستكمل اعمالها لحين بلوغ أعضائها سن ٦٥، ويتم انتخاب رئيس المحكمة والوكيل من الاعضاء في اقتراع سري لمدة اربع سنوات ، ويتم تحديد إحالتهم على التقاعد في سن ٦٥، إلا انهم يتم التمديد لهم لممارسة عملهم ، ومنح التعديل الحق للمواطن بمراجعة فردية للمحكمة مطالباً بحماية حقوقه في حال إخلاله بهذه الحقوق وفق اتفاقيات حقوق الإنسان الاوربي ،بعد استنفاد الطرق القانونية كافة[٣٢]، كما أجريت بعض التعديلات على المواد (١٤٤و ١٥٩)[٣٣] في ما يخص تأطير دور وزير العدل ، في حالات التحقيق والتفتيش، التي تطال موظفي الوزارة والمحاكم والسجون[٣٤].

تهدف هذه التعديلات فيما يتعلق بمجلس القضاء الأعلى والمحكمة الدستورية، إلى الحد من توجه السلطة القضائية نحو ممارسة دور «الحكومة القضائية» وهي تتفق في الواقع على الترتيبات الحالية تماما مع المعايير الأوروبية، ومع ذلك، فإن أحزاب المعارضة تعترض بشدة على التغييرات فيما يتعلق بالسلطة القضائية، وتزعم أن نية حزب العدلة والتنمية قد جعل السلطة القضائية خادما مطيعا له، بناءاً على هذا، تم اعتماد هذه التعديلات بأصوات نواب حزب العدالة والتنمية فقط، مع أغلبية تصل بالكاد إلى ثلاثة أخماس المطلوبة للتعديلات الدستورية ، نظرا لأنها كانت أقل من أغلبية الثلثين، فكان لابد من تقديمها إلى استفتاء إلزامي كما ينص الدستور، حيث تم التصديق على حزمة التعديل بأغلبية ٥٨ %[٣٥].

حصلت تلك الإصلاحات ، ايضاً على دعم العلمانيين الليبراليين وبعض أنصار اليسار الذين صوتوا لصالح التطور الديمقراطي ، ولكن معارضي الإصلاحات يشيرون

الى أن حزب العدالة والتنمية بدأ يؤثر على قرارات السلطة القضائية ونظام تطبيق المستويات الأدنى ، وذلك من اجل خدمة سياساته الحزبية[٣٦] ، ومما لاشك فيه ، أن وجود نظام سياسي يؤمن بالديمقراطية – وإن كانت نسبية– مبني على التعددية السياسية ، ساهم في تحقيق حكومة العدالة والتنمية للإصلاحات الداخلية.

٢– تعديل المادة (٦٩) من الدستور والمتعلقة بحظر الاحزاب السياسية، أذ اشترط التعديل ان لا يتم حظر الاحزاب السياسية الا في حالة ممارسة العنف بشكل مباشر، مع منع المدعي العام من فتح دعوة بأغلاق أي حزب الا بموافقة المجلس الوطني الكبير، فضلا عن ضرورة تشكيل لجنة من قبل المجلس لتقرر ما اذا كان المدعي العام من حقه فتح الدعوى أم لا، بالإضافة الى تخفيف منع ممارسة العمل السياسي لأعضاء الأحزاب المحظورة من خمسة سنوات الى ثلاث سنوات[٣٧].

٣– كما انه تم تعديل المواد (١٥و ١٢٥ و ١٤٥) من الدستور، أذ نصت على السماح بمحاكمة العسكريين أمام المحاكم المدنية مع عدم محاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية الا في حالة وقوع الحرب.

ثالثاً :– الانتخابات الرئاسية عام ٢٠١٤

أُجريت في تركيا يوم ١٠ أب ٢٠١٤ انتخابات رئاسية لاختيار الرئيس الثاني عشر لتركيا، وهي أول مرة يتم فيها اختيار رئيس الجمهورية بالانتخاب المباشر، وحسمت النتيجة بانتصار مرشح حزب العدالة والتنمية، الحاكم، رجب طيب أردوغان، من الجولة الأولى، الذي حصل على أغلبية الأصوات بنسبة (٥١،٧٩%) من مجموع الاصوات ، وتعد أول انتخابات رئاسية في تركيا تعقد على المستوى الشعبي بدلا من اجرائها داخل البرلمان بمشاركة نواب الشعب المنتخبين، وقد بلغ عدد المواطنين الأتراك الذين يحق لهم التصويت في تلك الانتخابات أكثر من ٥٥ مليون شخص، سواء داخل تركيا أو خارجها ، وبلغت نسبة المشاركين (٧٤،١٣٪) [٣٨] .

وبالرغم من أهمية تلك انتخابات ووصول رجب طيب اردوغان إلى الرئاسة عام ٢٠١٤م ، بات الحديث عن أهمية الموقع الذي سينتقل إليه ما لم تطرأ أية مفاجآت ،

وكان كلام رجب طيب اردوغان حول اعتماد النظام شبه الرئاسي أول إشارة جدية على احتمال ترشحه ليكون أول رئيس منتخب من الشعب ، وإذا كان رجب طيب اردوغان قد أراد الترشيح في العام ٢٠٠٧م للرئاسة بصلاحيات الرئيس الحالية المحدودة نسبيا ، فإنه وبعد الانجازات التي حققها في السنوات الأخيرة وجعلت منه شخصية بارزة ، فانه يسعى إلى التحضير لكل الأحوال التي تجعل من مقام الرئاسة الأساس في الجمهورية ، وهذا يوفر له الاستمرار في أن يكون مركز الثقل في الحكم في حال تولى الرئاسة ، وعلى هذا ستتسارع الخطوات لكتابة الدستور الجديد بما يتوافق مع جدول أعمال حزب العدالة والتنمية ، في محاولة السيطرة على مؤسسات الدولة ، واستمراره في السلطة أطول مدة ممكنة[٣٩].

وبالرغم من ان النظام السياسي التركي غير واضح المعالم بعد هذه الانتخابات ، فلا هو برلماني صرف (لأن الرئيس يتمتع بصلاحيات واسعة ولأنه منتخب من الشعب مباشرة)، ولا هو في الوقت نفسه نظام رئاسي صريح (لأنه لا يزال لدينا رئيس حكومة ومجلس وزراء ينال الثقة من البرلمان)، وعمليًا، أصبح النظام السياسي الآن قريبًا من النظام نصف الرئاسي أو شبه الرئاسي دون أن يكون كذلك مئة بالمئة ودون أن ينص الدستور على ذلك صراحة.

هذه الحالة من الجمع بين نظام برلماني وبين رئيس منتخب من قبل الشعب مباشرة بصلاحيات واسعة ومفعّلة تشير الى وجود خلل في النظام السياسي قد يخلق حالة من عدم التوازن بين السلطات ومن التضارب في الصلاحيات أيضًا، ونصبح هنا أمام أحد اتجاهين[٤٠]:

أ- قانونيًا :لا يمكن تجاوز هذه المعضلة إلا من خلال تعديل النظام السياسي للبلاد، وهذا يحتاج بطبيعة الحال إلى ثلثي أصوات البرلمان، أي: ٣٦٧ صوتًا من أصل ٥٥٠، لا يملك حزب العدالة إلا ٣١٣ صوتًا منها، ولا يوجد من يريد أن يدعمه في هذا التحول، لذلك، فإن الحزب سيحاول أن يحصل على هذا العدد من المقاعد في الانتخابات البرلمانية القادمة.

او عرض دستور جديد للاستفتاء، لكن التوصل إلى دستور جديد ينص على نظام رئاسي أو نصف رئاسي لن يكون سهلاً في ظل معارضة لهذا التوجه سيما وأن عدد أعضاء لجنة صياغة الدستور متساو بين جميع الأحزاب الرئيسية وهو ما لا يخول حزب العدالة فرض ما يريده على الآخرين.

ب- عمليًا :من الممكن تجاوز هذه المعضلة والالتفاف على هذه المتطلبات من خلال فرض سياسة الأمر الواقع إذا كان رئيسا الجمهورية والحكومة متفقين على نفس التوجه، أو إذا كان رئيس الحكومة في حالتنا طيعًا لا يعارض توجه رئيس الجمهورية. في هذه الحالة، يمكن للنصوص الدستورية أن تبقى على ما هي عليه، لكن عمليًا يكون رئيس الجمهورية هو القائد الفعلي ويملي ما يريده على الحكومة ورئيسها من جهة، ويستطيع أيضًا (وهذه حالة خاصة بأردوغان) بما أنه من مؤسسي حزب العدالة والتنمية وسبب من أسباب نجاحه وبما له من فضل على كثير من أعضائه أن يستخدم نفوذه المعنوي عليه.

لكن هذه المعادلة غير مستقرة ودقيقة ولا يمكن أن تصمد لفترات طويلة، وهي تقوض، وفق كثيرين، من عملية الفصل بين السلطات وتعمل على تآكل دولة المؤسسات والقانون.

رابعاً:- استفتاء عام ٢٠١٧ تغيير نظام الحكم

تعرضت حكومة اردوغان لمحاولة انقلاب عسكري فاشلة في تموز عام ٢٠١٦م، تبعتها العديد من الإجراءات التي وصفها البعض بالتعسفية والقمعية، بداية من عزل عدد كبير من قيادات الجيش وضباطه، وإلقاء القبض على العديد من العسكريين أو المدنيين المشكوك في تورطهم في محاولة الانقلاب.

قدم نواب من حزب العدالة والتنمية ، بدعم من نواب حزب الحركة القومية مشروع قانون (مكون من ١٨ مادة)، سميت بـ قانون التعديل الدستوري إلى البرلمان التركي في ٢٠١٦/١٢/١٠ ، وأدرجت المشروع في جدول البرلمان للبت في إقراره .

وتمت القراءة الأولى للمشروع في ٢٠١٧/١/١٦ ، وشارك في التصويت (٤٨٠) نائباً ، في حين امتنع نائبان عن التصويت ، وأدلى نواب بأوراق اقتراع فارغة ، واعتبر صوت واحد باطلاً، وتمت القراءة الثانية للمشروع في ٢٠١٧/١/٢٢ وشارك (٤٨٨) نائباً، صوّت (٣٣٩) منهم لصالح مشروع التعديل ، و(١٤٢) منهم ضد المشروع المقترح، في حين امتنع (٥) نواب عن التصويت ، وتم إبطال (٢) صوتاً.

وفي ٢٠١٧/٢/١٠ وافق رئيس الجمهورية ،رجب طيب اردوغان على مشروع التعديلات الدستورية ، وبعده اعلن رئيس لجنة الانتخابات العليا في تركيا موعداً لاجراء الاستفتاء عليه [٤١].

طُرحت التعديلات الدستورية في استفتاء شعبي يوم الأحد في ١٦ نيسان٢٠١٧، ليخلص الاستفتاء إلى المرور بنسبة موافقة ٥١,٤% ونسبة مشاركة ٨٥,٣% من إجمالي من لهم الحق في التصويت[٤٢].

أبرز ما جاء في التعديلات الدستورية التركية الأخيرة تقليص صلاحيات الجيش من جديد وزيادة الفترات الرئاسية التي يمكن لاردوغان ان يتولاها ، فالدستور يجير له الحكم كرئيس لفترتين فقط، مدة كل منهما خمس سنوات ، لكن اردوغان سيحصل مع التعديل الجديد على فرصة لفترتين جديدتين بالإضافة الى فترته الحالية التي تنتهي عام ٢٠١٩، وهذا يعني إعطاءه الفرصة للبقاء في الرئاسة حتى عام ٢٠٢٩م ، و تحول نظام الحكم من النظام البرلماني إلى النظام الرئاسي الذي يعطي رئيس الجمهورية صلاحيات أوسع، ويلغي منصب رئيس الوزراء وعدم السماح للمجلس الوطني الكبير (البرلمان التركي) بتعيين الوزراء ومجلس الوزراء بعد انتخابات ٢٠١٨ البرلمانية ، ويكون رئيس الجمهورية مسؤولًا عن تعيين مجلس الوزراء[٤٣]، ورفع عدد نواب البرلمان التركي الجديد من ٥٥٠ إلى ٦٠٠ نائبًا، ، وتجري الانتخابات الرئاسية بين عدد من المرشحين الذين أقرتهم اللجنة العليا للانتخابات على مرحلتين، إن لم يحصل أي من المرشحين على خمسين بالمئة من الأصوات زائد واحد في الجولة الأولى، وتستمر ولاية الرئيس والبرلمان معًا لخمس سنوات، كما أنه يمكن حل البرلمان ، والدعوة لانتخابات مبكرة، وهذا الامر يتطلب إجراء انتخابات رئاسية كذلك[٤٤].

ويمكن ملاحظة ما كان للرئيس إردوغان أن يبدأ عملية التعديلات الدستورية في البرلمان لولا التغيير المفاجئ في موقف زعيم حزب الحركة القومية(دولت بهجلي) ، الذي كان من أشد المعارضين للنظام الرئاسي سابقاً ، فأصوات حزب العدالة والتنمية (٣١٦) عضواً في البرلمان لا تمكنه من تمرير التعديلات ، وهو بحاجة على الأقل الى (٣٣٠) صوتاً ، وأشارت تحليلات الى وجود صفقة سياسية بين اردوغان وبهجلي ، حيث أنقذ الأول الثاني من أزمة مطالبة معارضين ضده في الحزب بتنحية واعطاء الفرصة لجيل من الشباب لزعامة الحزب ، وقد احتكم المعارضون للقضاء من أجل إجبار بهجلي على عقد مؤتمر طارئ للحزب يجري فيه انتخاب زعيم جديد [٤٥].

ايضا الحصول على حصانة قضائية في حالة خروجه من الحكم ، فالتعديلات تشترط موافقة ثلثي أعضاء البرلمان على محاكمته حتى لو كان خارج الحكم وهو أمر شبه مستحيل مع بقاء حزب العدالة والتنمية قوياً ، والاحتمال الوحيد لفتح باب التحقيق مع الرئيس لن يكون إلا بانقسام حزب العدالة والتنمية او تراجع شعبيته الى اقل من ٣٠% ، وهما امران غير واردين في المدى المنظور، خصوصاً مع عودة اردوغان الى زعامة الحزب من جديد ؛ فالتعديلات تجيز للرئيس ان يكون زعيماً وتنهي شرط الحياد السياسي.

ان الخطاب الذي ألقاه أردوغان من مقر حزب العدالة والتنمية في أنقرة عقب الانتهاء من فرز الصناديق بوجود مؤشرات على توجهاته وأولويات سياساته الداخلية خلال المرحلة المقبلة، ومنها[٤٦]:

أولاً :استمرار الصراع مع جماعة فتح الله غولن؛ إذ على الرغم من اللغة الإيجابية التي تحدث بها عن كونه يمثل جميع الأتراك من صوّتوا له ومن لم يصوّت أيضًا، إلا أنه أرسل رسالة واضحة عندما قال إنه سيواجه بحزم الجهات التي ستهدد الأمن القومي للبلاد داعيًا أتباع "التنظيم الموازي" والصالحين منه إلى الابتعاد عنه وعدم الانصياع له، وليس من المستبعد في هذا السياق أن يشدّد أردوغان من ملاحقته

لأتباع الجماعة أو أن يقوم بمحاولة ملاحقة زعيمهم مباشرة لمحاكمته أو الطلب من الإنتربول الدولي فعل ذلك.

ثانيًا :تحقيق المصالحة الاجتماعية والاستمرار في عملية السلام التي تم إطلاقها سابقًا مع الجانب الكردي، علمًا بأن الشد والجذب بين الطرفين سيتمحور في المرحلة المقبلة حول حجم ما يمكن للأكراد الحصول عليه في ظل توقعات بمطالب كردية لتحقيق نوع من الإدارة الذاتية غير المركزية الموسعة في بعض المناطق جنوب شرق تركيا؛ وهو أمر يتخوف كثير من الأتراك من أن يكون له تداعيات سلبية على مستقبل وحدة وتماسك البلاد.

ثالثًا :محاولة وضع دستور جديد للبلاد يعكس بشكل أفضل التحولات الجارية في تركيا منذ عقد من الزمان، ويلبّي طموح أردوغان أيضًا في تعديل النظام السياسي في البلاد بما يتوافق مع انتخاب رئيس للجمهورية لأول مرة عبر الاقتراع الشعبي المباشر، ويعطي دفعة لحزب العدالة والتنمية لتحقيق مشروع تركيا ٢٠٢٣ الذي بدأه أردوغان خلال السنوات الماضية.

رابعًا :المضي قدمًا في مشروع "تركيا الجديدة" الذي يُعد تاريخ الـ٢٨ من آب بمثابة الإعلان الرسمي عن انطلاقه، ويسعى أردوغان إلى أن يرتبط اسمه به كما ارتبط اسم أتاتورك بتأسيس الدولة التركية الحديثة، ويقوم على إحداث تحول سياسي واقتصادي واجتماعي متكامل يرفع من مكانة تركيا على المستوى الإقليمي والدولي كدولة كبرى ويؤسس للجمهورية الثانية إن صحّ التعبير.

المبحث الثاني: انجازات حكومة العدالة والتنمية

ساهمت التعديلات الدستورية في انجاح تلك الادوار في الاصلاحات الداخلية التي كان لها بالغ الأثر في تقدم المجتمع التركي ، لذا يهتم هذا المبحث من بالتطرق الى اهم انجازات حكومة العدالة والتنمية في النظام السياسي التركي ، والتي كان لها الاثر البالغ في تغيير التوجهات والقواعد التي ستبنى الدولة التركية لسنوات .

المطلب الاول : التغير السياسي والاقتصادي على الصعيد الداخلي في تركيا

أن أولى الأوليات حكومة العدالة والتنمية عند استلامه السلطة في تركيا عام ٢٠٠٢ احداث التغيرات الدستورية الجوهرية وعلى وجه الخصوص هيمنة القوة العسكرية على كافة مؤسسات الدولة وتحمها في تسير البلاد حسب رغبتها ووفق تفسيرها وهي التي كانت سلطتها فوق سلطة أي حكومة منتخبة من قبل الشعب منذ تأسيس الدولة التركية عام ١٩٢٣ ، أضف الى ذلك أن آليات النظام الديمقراطي ومؤسساته لم تعد تعمل كما ينبغي أن تكون ، إذ اصبح البرلمان بسبب تركيبة الحكومات الائتلافية كياناً جامداً يقدم الدليل على الفشل في إيجاد حلول لأزمات المجتمع المختلفة ، واصبحت الحكومة عاجزة عن الاحتفاظ بحد ادنى من التنسيق بين شركاء الائتلاف الحكومي ، لذلك جعلت حكومة حزب العدالة والتنمية من أهدافها في هذا التوجه إصدار القوانين التي من شأنها تقريب تركيا ولو خطوة بالاتجاه الديمقراطي الصحيح نحو الأهداف التي رسمها الحزب لنفسه [٤٧].

ان المعيار السياسي والاقتصادي كانا منسجمين بشكل كبير مع الأهداف الاستراتيجية الداخلية والخارجية التي تسعى حكومة العدالة والتنمية الى تحقيقها ، فعلى المستوى الداخلي ، يسهمان في إبعاد المؤسسة العسكرية عن الحياة السياسية في تركيا ، وجعلها تتجه نحو حكم مدني لا يكون لها دور فيه ، أما الهدف الخارجي القديم فيتمثل في انضمامها الى الاتحاد الأوربي[٤٨].

أن محاولة حكومة العدالة والتنمية ترسيخ إلى حد كبير الممارسات الديمقراطية، من خلال سلسلة إصلاحات سياسية داخلية ، وهو ما أعطى دفعة قوية للحياة السياسية في البلاد من تحقيق حالة من التعايش بين الإسلام السياسي وقوى العلمانية المتمثلة بالجيش بعد عقود من الصراع الذي كان على حساب استقرار الحياة السياسية التركية[٤٩].

أما فيما يخص المجال الاقتصادي الذي يعد عصب السيادة لأي دولة ، والضمان الحقيقي للاستقلال في القرار السياسي والثقافي والاجتماعي ، والعنصر الأهم في رسم السياسات الخارجية ، فقد شهد الاقتصاد التركي خلال الفترة بين ١٩٩٤-١٩٩٩ تراجع اقتصادي واضح، وتذبذب في معدلات النمو ، فازدادت

الديون الخارجية ازدياداً كبيراً، وقلَّ معدل الدخل الفردي، وانتشرت ظاهرة التوزيع غير العادل للثروة، مما ساعد على انهيار الحكومات عدة مرات ، وربما تقف هذه المشكلات وراء استمرار انخفاض الاستثمارات الاجنبية المباشرة في البلاد ؛ وفي أواخر عام ٢٠٠٠ وبداية عام ٢٠٠١ ، غرق الاقتصاد التركي في أزمة حادة ، نتيجة ازدياد معدل العجز التجاري وضعف القطاع المصرفي ، مما ادى الى ضعف الثقة الشعبية في برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي قُدِّم عام ٢٠٠١، ، الامر الذي أعاق أي إصلاح اقتصادي جاد(٥٠).

عرفت الدولة التركية على المستوى الاقتصادي مجموعة من الازمات الاقتصادية متمثلة باتهامات الفساد وانتقادات بالتستر على الفساد في الدولة ، مما أثر ذلك على الاقتصاد بدءا من انهيار الاسواق المالية ،كما ارتفعت اسعار الفائدة بشكل كبير لتصل ٧٦% عام ٢٠٠١ وارتفاع سعر صرف الدولار الامريكي ، نظراً لإقبال المواطنين على شرائه تأميناً لأموالهم ، الأمر الذي دعى البنك المركزي التركي الى ضخ ملايين من الدولاب الاسواق ، وخسر مؤشر البورصة ،كما فقد المواطن التركي ثلث قدرته الشرائية ،كما تمثلت الازمة الاقتصادية في القروض التي كانت تمنحها البنوك للمشروعات على أساس الانتماء السياسي لأصحابها ، وليس على اساس الاستحقاق والمدعوم بالمستندات اضافة الى تدخل السياسيون البرلمانيون لتأمين منح البنوك تسهيلات مالية لبعض الاشخاص حتى دون سند لمجرد اهميته وقت الانتخابات ،كما واجهت الحكومة التركية بمؤسساتها النقدية المتمثلة في البنوك مشاكل في تغطية العجز المالي ، ولمواجهة هذه الازمة أخذت الحكومة من صندوق النقد قروضاً والتزمت بشروط القرض التي طالب صندوق النقد الدولي بإجراء الاصلاحات الاقتصادية ، لكن انتهت الى أزمة اقتصادية خطيرة سنة ٢٠٠١ ،كان من بين نتائجها (٥١):

- **اختلال الاوضاع المالية للبنوك الخاصة والعامة**
- **ارتفاع معدلات العجز وحجم المديونية الخارجية**

- **انخفاض احتياطي الدولة من العملات الاجنبية .**
- **عجز القطاعات الاقتصادية في الدولة مما نجم تردي الاوضاع وغلق مئات من الشركات التجارية.**
- **تقليص حجم الاستثمارات الى أقل من النصف ، مما أدى هذا الى ارتفاع نسبة البطالة بفعل اغلاق الشركات والمصانع .**

يمكن القول ، فقد كان هناك تراجع في جميع القطاعات في عام ١٩٩٩، تراجع في الإنتاج ، وفي التصدير والسياحة والبناء والخدمات والصناعة والاستثمار ، أي أن تركيا كانت متجهة للفقر الاقتصادي ،في الوقت ذاته فأن العديد من المحللين للتبرير يرون أن هذا التراجع والتقلص في الاقتصاد التركي جاء نتيجة للسياسة الاقتصادية الخاطئة للحكومات السابقة .

أستطاع حزب العدالة والتنمية عند استلامه السلطة عام ٢٠٠٢، أن يحقق اصلاحات اساسية على مختلف الاصعدة مستنداً الى اغلبيته البرلمانية ، وسلطته الوزارة، والاستقرار السياسي ما بعد ٢٠٠٣ ، وكانت أسرع واعظم الانجازات في المجال الاقتصادي ، حيث حققت تركيا طفرة مذهلة في غضون اقل من عشر سنوات ، واصبح الاقتصاد التركي سادس أكبر اقتصاد في أوربا ، والاقتصاد رقم (١٧) على صعيد العالم[٥٢]، وفي سياق مواز انجزت حكومة العدالة والتنمية العديد من الاصلاحات الدستورية في مسعى متواصل لسن دستور مدني وتعزيز ركائز النظام الديمقراطي ،إلا أن عملية وضع دستور جديد لا زالت متعثرة بسبب عدم امتلاك حزب العدالة والتنمية للأغلبية البرلمانية المطلوبة لإقرار الدستور من جهة ، والقضايا الخلافية الكثيرة بدءاً من تعريف المواطنة مروراً بالحريات الدينية وصولاً الى صيغة الحكم من جهة اخرى ، رغم ذلك فقد تمكن الحزب من تمرير التعديلات الخاصة برئيس الجمهورية في اطار الرغبة في تغير صيغة نظام الحكم ليصبح نظاماً أشبه ما يكون بالنظام الفرنسي، وهو ما يرى فيه الحزب تطويراً للبنية السياسية، ذلك أن النظام البرلماني قد حرم تركيا في فترات طويلةٍ من الاستقرار السياسي ، ووقف حجر عثرةٍ

أمام الإصلاحات ازاء قدرة الأحزاب المتحالفة على إسقاط الحكومات باستمرار ، فيما يوفر النظام الرئاسي أغلبية وسيطرة واضحة ، مما يسمح لهذه الاغلبية بتنفيذ برنامجها السياسي دونما مشاكل(٥٣).

أن جدية حزب العدالة والتنمية في تنفيذ الاصلاحات التي طلبها الاتحاد الاوربي من تركيا كشرط لبدء مفاوضات مع تركيا في تشرين الاول عام ٢٠٠٥ ، حول انضمامها الى الاتحاد الاوربي ، وفي هذا المجال فقد تحرك الحزب في جبهتين : الأولى تتعلق في الاصلاح الديمقراطي الداخلي ، والثانية لها علاقة بالتسوية حول قضية قبرص في اطار مفاوضات تديرها الامم المتحدة من خلال توحيد شطري الجزيرة مع ضمان حقوق القبارصة الاتراك، وفي الوقت نفسه اكدت تركيا التزاماتها بالبرتوكول الذي يطالبها بالاعتراف ولو اقتصاديا بقبرص ، وفي هذا السياق قالت المستشارة الالمانية ميركل في ٤ تشرين الثاني ٢٠٠٦:" على تركيا أن تعترف بقبرص"،سعياً لغلق هذا الملف ، للانضمام للاتحاد الاوربي،وتطبيع العلاقات مع اليونان(٥٤).

أن نجاح السياسة الاقتصادية التي طبقتها حكومة العدالة والتنمية منذ تسلمها السلطة، هو مفتاح لفهم كل التطورات التي تشهدها تركيا على الصعيدي الداخلي والخارجي ، إذ أن نمط السياسة الاقتصادية التي تبناها حزب العدالة والتنمية منذ فوزه في انتخابات عام ٢٠٠٢، والتي قامت على مبادئ أهمها محاربة الفساد ، ورفع القدرات التنافسية ، واصلاح السياسة النقدية ، من خلال تثبيت قيمة العملة ، ثم السيطرة على عمليات التدفقات النقدية داخل الاقتصاد التركي، واصلاح أداء المصارف (٥٥).

يمكن القول أن مجمل ما حققه حكومة العدالة والتنمية من الناحية الاقتصادية بما يلي(٥٦):

- **يأتي الاقتصاد التركي في المرتبة (١٦) من بين أكبر الاقتصاديات في العالم (بعد كندا وقبل أستراليا وتايوان) وهو يُعدّ أكبر اقتصاد في الشرق الأوسط .**
- **ارتفع الدخل القومي لتركيا ثلاثة أضعاف من (٢٢٠) مليار دولار في سنة ٢٠٠٢ إلى (٦١٨) مليار دولار في سنة ٢٠٠٩.**

- **كانت ديون تركيا لصندوق النقد الدولي في سنة ٢٠٠٢ تصل إلى ٢٣،٥ مليار دولا وانخفضت الى ٦،٨ مليار في سنة ٢٠٠٩.**
- **أزيلت ستة أصفار من الليرة التركية.**
- **انخفضت نسبة التضخم السنوي من متوسط ٣٠% في السنة ٢٠٠٢ إلى ارقام أحادية في السنوات الأولى من عهد الحكومة الحالية .**
- **كانت صادرات تركيا في سنة ٢٠٠٢، تقدر بـ (٣٦) مليار دولار ، لترتفع إلى ١٠٢مليار دولار في نهاية سنة ٢٠٠٩.**
- **تأتي شركة المقاولات التركية في المرتبة الثانية ،على مستوى العالم بعد الشركات الصينية ، إذ ارتفع إلى ٢٣,٦ مليار دولا في سنة ٢٠٠٩ وكان حجم عمل هذه الشركات ١,٥ مليار في سنة ٢٠٠٢.**
- **ارتفعت أجور الموظفين والعاملين ما بين ٢٠٠٢-٢٠٠٩ بنسبة ١٨٨% ،أي وصلت الزيادة في الأجور الى ضعفي التضخم.**
- **تضاعفت حجم العمل في البورصة التركية ثلاث مرات .**

شهدت الفترة من (٢٠٠٧-٢٠١٠) زيادة في واردات السلع والخدمات بمعدل سنوي حوالي ١٠% في عام ٢٠١١ وسجل قيمة الدولار من الواردات من السلع والمعدل الاسمي حوالي ٢٨% (يفسر نسبة الزيادة ارتفاع اسعار الطاقة)، بعد تراجع من حوالي ٢٧% من واردات السلع والخدمات في تركيا عام ٢٠٠٩ م، وفي عام ٢٠١٢ ، زادت الواردات من السلع والخدمات لتصل الى ٨%، كما موضح في الجدول .

كما نشطت التجارة الخارجية لتركيا ، حيث وصل حجم الصادرات إلى (١٤٤مليار دولار) مع نهاية عام ٢٠١٥ ، بعد أن كان (٤٧ مليار دولار) في عام ٢٠٠٣ وبالمثل ارتفعت إيرادات السياحة من ١٤ مليار دولار تقريباً في عام ٢٠٠٣ لتصل الى (٣١،٥) مليار دولار في عام ٢٠١٥[٥٧].

أظهرت الأرقام وصول الناتج المحلي الإجمالي في تركيا إلى ٧٢٠ مليار دولا في عام ٢٠١٥ ، كما هو موضح في الجدول (١٥)، أي أنه اضعاف ما كان عليه

قبل عام ٢٠٠٣ ، حيث وصل ٣٠٢ مليار دولار ، وفي عام ٢٠١١ أصبحت تركيا الثانية في النمو الاقتصادي عالميا بعد الصين ، وبلغ نموها الاقتصادي ٨،٨% ، وارتفع الدخل القومي الى ٧٨٣ مليار دولا في عام ٢٠١٥ في حين كان في عام ٢٠٠٢ الى (٢٣٢) مليار دولار[٥٨] .

وفي المجال التصنيع العسكري ، فقد ارتفعت منتجات الصناعة العسكرية في عام ٢٠١٥ ، لتصل إلى انتاج أسلحة بقيمة ٤،٣ مليار دولار ، صدَّرت منها ١،٣ مليار ، وذلك بارتفاع نسبته ٣٥% مقارنة بالأعوام السابقة، لتقفز من المرتبة الـ (١٥) إلى المرتبة العاشرة عالمياً لجهة التصدير العسكري ، وتسعى الى الوصول بالاكتفاء الذاتي فيما يخص الصناعات الدفاعية بشكل كامل، كما ترنو الى الانفتاح في البحث عن أسواق جديدة وتعزيز التعاون العسكري والعمل على الاستفادة من الخبرة التي اكتسبتها تركيا في حلف الناتو واستثمارها في مجالات التدريب العسكري [٥٩].

وقد أسفرت السياسات الاقتصادية السليمة جنبًا إلى جنب مع الإصلاحات الاقتصادية الحيوية عن نتائج إيجابية للاقتصاد التركي، والتي من أبرزها النمو الاقتصادي المستدام على مدار السنوات العشر الماضية، وقد أدت الإصلاحات الهيكلية وسياسات الاقتصاد الكلي الناجحة إلى أن تصبح تركيا واحدة من أسرع النظم الاقتصادية نموًا في منطقتها.

ثانياً: في المجال الزراعة

حققت القطاعات الاقتصادية نمواً وتقدماً كبيراً ، ففي قطاع الزراعة أصبحت تركيا واحدة من الدول القليلة في العالم التي حققت اكتفاء ذاتي ، وتضمنت سياسة النهوض الزراعي رؤية استراتيجية من بين خطواتها العملية استخدام التكنولوجية في المناطق الريفية لزيادة الإنتاج وتقليل تكاليفه، ودعم شركات التصدير لأجب عرض المنتوجات في الأسواق العالمية ، وايضاً العمل على تطوير التأمين الزراعي لحماية المزارعين من خسائر الكوارث الطبيعية ، ومن أجل الدفع بالقطاع الزراعي أطلقت حكومة العدالة والتنمية ما يقارب (٥٢) نظام دعم جديد للقطاع حيث تم تقديم

(٦٣،٦) مليار ليرة في فترة ٢٠٠٣-٢٠١٠ / منها ٥،٩ مليار ليرة كدعم كامل للمزارعين، كما عملت الحكومة على توسيع حجم الأراضي الزراعية المسقية ، حيث تم فتح (٨٥٣) هكتار جديد أمام الزراعة المسقية ، وما يقارب ٢٥٠ ألف هكتار للزراعة المعتمدة على نظام البحيرات[٦٠] .

ثالثاً:- في المجال السياحي:

تعد السياحة من الأنشطة الاقتصادية البارزة في تركيا، حيث تعتبر من أكبر ١٠ مقاصد سياحية على مستوى العالم ، واعتمدت الحكومة خطوات مهمة في المجال السياحي منها ، احداث تحسينات شاملة للبنية التحتية ، وتغيرات لقوانين القطاع السياحي ، كما عملت ضمن خطتها على تنويع المنتجات السياحية ، وتطوير المشروعات المحلية ، وحتى تستطيع السياحة التركية استقطاب السياح على مدار السنة، صاغت الحكومة سياسات لتطوير السياحة الشتوية والجبلية والعلاجية والدينية ، وتقديم الدعم اللازم لشركات المعارض ووكالات السياحة [٦١]،ويلاحظ أن أعداد السائحين في زيادة مستمرة ، إذ تتراوح هذه الزيادة السنوية حوالي ٣ مليون سائح سنوياً، حيث كان عدد السياح الزائرين لتركيا عام ٢٠٠٢ حوالي (١٣) مليون سائح ، في حين وصل عددهم عان ٢٠١٦ ما يقارب (٣٠) مليون زائر ، وبفضل دعم القطاع السياحي ازداد الدخل السياحي ، كان من نتائجها أن زاد الناتج القومي التركي ، مما أثر على الاقتصاد التركي بشكل ملحوظ [٦٢].

رابعاً – في مجال التقدم العلمي والتكنولوجي

أصبح قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) في تركيا يشكل ضلعًا أساسيًا من أضلاع الاقتصاد، حيث يؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على كل من عالم الأعمال الذي يشهد تغيرات دائمة، وكذلك على الصعيد الاجتماعي، وتدرك تركيا جيدًا حقيقة أن هذا القطاع سيكون له دور مؤثر في المستقبل أكثر بكثير من الدور الذي يشغله في الوقت الحاضر[٦٣].

يرتكز أساس قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على تمكين الحياة الاقتصادية والاجتماعية في عالم اليوم من اقتناء الحلول الحديثة والفعالة، والتكنولوجيا المتقدمة في جميع التخصصات، وفي هذا الصدد، عملت تركيا على زيادة اهتمامها بقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل أكبر، وشرعت في إجراء الدراسات الضرورية لكي تتمتع بتواجد ملموس في القطاع في المستقبل، وتتمثل أكبر المؤشرات الخاصة بتلك الجهود في المبادرات الجديدة وقانون البحث والتطوير الذي تم إصداره من أجل المستثمرين[٦٤]

يزيد إنفاق تكنولوجيا المعلومات الموجه إلى الأجهزة والبرمجيات وخدمات تكنولوجيا المعلومات وخدمات الاتصال في تركيا ليصل إلى (٣٥) مليار دولار أمريكي عام ٢٠١٨، وتقترب نسبة مستخدمي الإنترنت في تركيا من ٦١,٢%[٦٥].

المطلب الثاني: الاصلاحات الاجتماعية

نص الدستور التركي على أن تركيا دولة اجتماعية ، تسعى إلى رفاهية الشعب وتحقيق العدالة الاجتماعية والضمان الاجتماعي، وانعكس ذلك في ميدان الحقوق الاجتماعية والاقتصادية التي نص الدستور عليها، فمن الأهداف التي نصت عليها المادة (٦٠) من الدستور جعل "كل شخص يعيش ضمن نظام التأمين الاجتماعي والمساعدات الاجتماعية"[٦٦] .

ركزت الاصلاحات الاجتماعية لدى الحكومة التركية ، على أن المواطن هو الأصل في بناء المجتمع ، وأن وعيه وتكوينه لأسرته ومحيطه الأسري الطبيعي والمعنوي والثقافي والديني ، هو الذي يصنع المجتمع ، فقد شهدت تركيا ارتفاعاً غير ملحوظ في معدلات النمو السكاني والتي وصلت الى ٢،٣% ، والتي تركت آثارها سلبياً على الوضع الاجتماعي مما زاد من نسبة البطالة ١-٥% ، في سبعينات من القرن العشرين ، وما تبع ذلك من ظاهرة النزوح من الريف الى المدينة حيث كانتا مدينتي اسطنبول وانقرة من أكثر المدن التي شهدت تضخماً سكانياً من غيرها من المدن الأخرى ،

وارتفع عدد العاطلين عن العمل حتى عام ١٩٧٧ أكثر من مليوني عاطل ، ووصل عدد العاطلين عشية الانقلاب عام ١٩٨٠ الى ٣،٦٣٤،٠٠٠ عاطل [٦٧].

لذا فإن من أهم الأسس التي ارتكزت عليها التجربة النهضوية التركية لتحقيق العدالة الاجتماعية تطبيق سياسات اجتماعية من شأنها تحقق السعادة لكل المواطنين ، هي اعداد برامج عناية خاصة بالفقراء والمسنين والأطفال والعاطلين عن العمل ، وإجراء التعديلات القانونية على المستويين الصحي والتعليمي[٦٨] فانتهجت الحكومة بهذا الصدد سياسات أولت بالاهتمام للقضايا التالية :

١- تطوير البرامج الداعمة للتماسك السري من أجل الحفاظ على السلام الاجتماعي والصحة النفسية.

٢- دعم مشروعات مثل : الأسرة الحاضنة ، والعودة إلى المدارس ، من أجل توفير الشعور بالدفء الأسري للأطفال الذين يفقدون الرعاية الأسرية.

٣- تفعيل الطبقة الوسطى من امتلاك مسكن خاص من خلال قروض المساكن طويلة الأجل ، وذلك بجانب التعاون مع الإدارات المحلية لاتخاذ التدابير اللازمة لتوفير القروض الموجه لزواج الشباب.

٤- إعادة هيكلة المؤسسات العامة التي تقدم الخدمات المتعلقة بالمرأة والأسرة .

٥- زيادة إمكانية الحماية والتعليم والتأهل والعلاج لأطفال الشوارع حتى يعودوا للمجتمع والاسرة من جديد ، وتطوير السياسات التي من شانها منع هؤلاء الأطفال من العودة مرة أخرى إلى الشوارع، وبالتعاون مع الهيئات والادارات المحلية .

٦- منع استغلال الأسر والمجتمع للأطفال وتشغيلهم في الشوارع.

٧- اتخاذ التدابير اللازمة لمنع العنف الأسري ، وإقرار التشريعات القانونية الخاصة بحماية المرأة والأطفال المتضررين من هذا العنف ، وفتح مراكز وقائية .

١- الجانب الصحي

يتم إدارة نظام الرعاية الصحية في تركيا من خلال الحكومة المركزية عبر وزارة الصحة، في عام ٢٠٠٣، قامت الحكومة التركية بزيادة الميزانية المخصصة لخدمات الرعاية الصحية وكانت ميزانية وزارة الصحة ٣ مليارات و ٩١٠ مليون ليرة في سنة (٢٠٠٢) وارتفعت هذه الميزانية الى ١٣ مليار و ٤٠٠ مليون ليرة في سنة ٢٠١٠ ، وبنت ١٣٩ مستشفى و ٦١٧ مستوصفاً في الفترة (١٩٩٦-٢٠٠٢) ، أما في الفترة (٢٠٠٢-٢٠٠٩) فبنت تركيا ٢٥١ مستشفى و ١٠٨٢ مستوصفاً في تركيا وانتقلت تركيا في سنة ٢٠١٠ الى نظام " طبيب العائلة" في كل المدن ، وبذلك أصبح بمقدور كل مواطن مراجعة طبيبه الخاص أو الاتصال به هاتفياً للاستفسار في أيّ وقت يشاء ، ويمكن مراجعة جميع المواطنين الأتراك المستشفيات للعلاج والحصول على أدوية من جميع الصيدليات ،اضافة الى وجود سيارات مخصصة والذين يعانون من مشكلات صحية مزمنة للعلاج في المستشفيات ثم ارجاعهم إلى بيوتهم ، كما تقدم وزارة الصحة خدمات الإسعاف بطائرتين للإسعاف و ١٧ طائرة للإسعاف على مستوى تركيا ومن دون مقابل [٦٩]، إلى جانب ذلك الأهمية التي يتحلى بها المجال الصحي، ما يقرب من ٤٠٠،٠٠٠ مريض أجنبي يأتي سنويا للتداوي في تركيا ما يستدعي إيلاء أهمية عالية لهذا المجال، ، فإن عدد من المرضى القادمين إلى تركيا لتلقي العلاج في تزايد ، وقد طرح في الفترة الأخيرة برنامج الإصلاح الصحي الشامل الذي يهدف إلى جعل جزء كبير من السكان ذوي صحة مثالية، وقد بين معهد الإحصاء التركي أن مقدار ٧٦،٣ مليار ليرة تركية قد تم إنفاقه في نطاق الخدمات الصحية في عام ٢٠١٢، حسب إحصاءات ٢٠١٣ فإن هناك (٣٠١١٦) مؤسسة رعاية صحية في تركيا ومتوسط عدد المرضى لكل طبيب يساوي ٥٧٣، كما أن عدد الأسرة لكل ١٠٠٠ نسمة يساوي ٢،٦٤،إن تركيا، وفي طور عملية انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي؛ تقوم باستثمارات كبيرة في مجالات الصحة،والتكنولوجيا، والتعليم. وتعد تركيا من بين البلدان التي لديها أكبر عدد من المستشفيات في العالم.[٧٠]

٢-الجانب التعليمي

بموجب الدستور التركي ، فقد جعل التدريب والتعليم حق وواجباً في تركيا ،بموجب المادة (٤٢) التي تنص" لا يحرم أحد من حق التعلم والتعليم ،ويعرف القانون نطاق الحق في التعليم وينظمه" وجعل التعليم الابتدائي إلزامي لجميع المواطنين وكلا الجنسين ومجاني في المدارس الحكومية ، ويقدم التدريب والتعليم وفقاً لمبادئ وإصلاحات أتاتورك ، واستناداً إلى العلوم والأساليب التعليمية المعاصرة ، تحت أشراف ورقابة الدولة ، وحرية التدريب والتعليم لا تعفي الفرد من الولاء للدستور [٧١].

وكخطوة ايجابية قامت حكومة العدالة والتنمية بالقيام بخطوات كبيرة بميدان التعليم ، ومنها [٧٢]:

١- أصبحت ميزانية وزارة التربية الأكبر في عهد حكومة العدالة والتنمية ، وفاقت ميزانية وزارة الدفاع.

٢- بنيت في السنوات الاخيرة ١٥٠ ألف قاعة دراسية جديدة في انحاء تركيا.

٣- أنشئت في المدارس ٢٩،٤٢٨ قاعة دراسية خاصة لتكنولوجيا المعلومات ، وارسل الى المدارس ٧٥١،٨٣ حاسوباً.

٤- عدد الطلاب في تركيا ٧٦ جامعة سنة ٢٠٠٣ ، منها ٥٣ جامعة حكومية ، و٢٣ جامعة أهلية ، وفي الفترة ما بين (٢٠٠٣-٢٠١٠) أنشأت الحكومة ٤٩ جامعة حكومية و ٢٩ جامعة أهلية ، وبذلك ارتفع عدد الجامعات الحكومية الى (١٠٢) جامعة ،كما ارتفع عدد الجامعات الأهلية الى (٥٢) جامعة .

٥- نشأت الحكومة (١٥٣) مسكناً للطلبة فيه ٦٤،٣٣٣ سريراً وذلك منذ سنة ٢٠٠٣.

٦- إذ قام بتوزيع الكتب والقرطاسية على جميع طلاب المدارس الابتدائية والمتوسطة والثانوية مجانا فرفع عن كاهل الطبقات الفقيرة عبأ كبيراً كما خصص رواتب للطلاب الفقراء [٧٣].

تم تعديل المشروع الخاص بقانون التعليم العالي والقاضي بتخفيف القيود المفروضة على طلاب المعاهد الدينية المعروفة بمعاهد إمام وخطيب والسماح لهم بالالتحاق بالجامعات [٧٤]، ايضاً تم تعديل المادة (١٣١) في عام ٢٠١٠ ، الخاصة

هيئات التعليم العالي العليا " يتكون مجلس التعليم العالي من أعضاء يعينهم رئيس الجمهورية من بين مرشحين يسميهم مجلس الوزراء والجامعات ، وفقاً للأعداد والمؤهلات والاجراءات التي ينص عليها القانون واعطاء الأولوية لأولئك قد عملوا بنجاح كأعضاء في هيئة التدريس في الجامعات أو كعمداء ، وللأعضاء الذين يعينهم رئيس الجمهورية مباشرةً[٧٥].

الخاتمة

تسلم حزب العدالة والتنمية السلطة في تركيا عام ٢٠٠٢، واقدم بتغيرات جذرية على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، من خلال تبني خطابا أكثر واقعيا قائم على التوازن بين المبادئ الاتاتوركية التي نص عليها دستور عام ١٩٨٢م، وبين التيار الاسلامي الرافض لتلك المبادئ، إذ تمكن حزب العدالة والتنمية من القيام بالعديد من الاصلاحات السياسية والدستورية ، بما يتلاءم مع المبادئ الديمقراطية القائمة على اسس وقواعد دولة القانون مع إجراء مصالحة بين ما هو قائم من نظام علماني تحديثي وبين الحركة الاسلامي التي تحاول تقديم نفسها في قالب ديمقراطي وعصري من خلال اصلاحات جذرية في بعض اليات عملها السياسية ، ساهمت في إضعاف وتحجيم الدور السياسي للمؤسسة العسكرية وتقليص دورهم في مجلس الأمن القومي التركي لغرض الانضمام الى الاتحاد الاوربي .

فقد جاء ضمن سياسة الحزب التغيير على المستوى الداخلي والخارجي ، فعلى المستوى الداخلي انتهج سياسات تعمل على تحقيق الأمن والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي ، اما على مستوى السياسة الخارجية قامت بوضع سياسات تصفير المشكلات مع الدول المجاورة وتحسين الاداء الدبلوماسي.

Abstrct

The Turkish political system has undergone exceptional and unprecedented circumstances, represented by a series of security

and political unrest that has cast its shadow over the Turkish state and regional and international challenges. It has never been a pretext or pretext for continuing the comprehensive reform process. The constitutional amendments of the 1982 Constitution, Justice and development, whether political, economic or social, is not a reaction to a difficult reality; it is a system of governance and a national option stemming from within. It promotes national unity and enshrines democracy and the concept of public rights and freedoms.

المصادر والهوامش

١) حميد بوزرسلان، حميد بوزرسلان، تاريخ تركيا المعاصرة، المركز الثقافي العربي، ط٢، الدار البيضاء– المغرب ، ٢٠١٠م، ص١٣٤.

٢) رستم محمود ،دستور جديد لتركيا ...امكانيات التعيير ،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة ،قطر، ٢٠١١،ص٦.

٣) حسين بسلي وعمر أوزباي ، ترجمة د.طارق عبد الجليل ، رجب طيب أردغان قصة الزعيم، ط١، طنطا، دار البشير للثقافة والعلوم ، ٢٠١٢، ص٣٧٨.

٤) تركيا : التطورات الداخلية والتفاعلات الاقليمية ، التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٢ –٢٠٠٣ ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، مطبعة الاهرام ، القاهرة ، ٢٠٠٣ ، ص ٢٢٩ .

٥) رواء جاسم لطيف السعدي ، حزب العدالة والتنمية في تركيا ودوره في التغير السياسي ، رسالة ماجستير(غير منشورة) ،كلية الآداب والعلوم ، جامعة الشرق الأوسط ، عمان ، ٢٠١٠م. ،ص٧٢.

٦) احمد نوري النعيمي ، النظام السياسي في تركيا ، ط١، دار زهران للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١١.، ص٣٩١.

٧) رواء جاسم لطيف ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧٤.

● نصت المادة (١٧٥) :" يقترح تعديل الدستوري كتابياً مما لايقل عن ثلث إجمالي عدد اعضاء الجمعية الوطنية الكبرى لتركيا، وتناقش مشروعات قوانين تعديل الدستور مرتين في الجلسة العامة ، ويتطلب اعتماد أي مشروع قانون لتعديل للدستور أغلبية ثلاثة أخماس اجمالي عدد اعضاء الجمعية الوطنية في اقتراح سري، ويجوز لرئيس الجمهورية أن يطرح أي مشروع قانون لتعديل الدستور للاستفتاء، انظر : امين فرج شريف، مصدر سبق ذكره ، ص٨٧٢.

٨) دستور تركيا لسنة ١٩٨٢ المعدل ، ترجمة وتقديم : اماني فهمي ، المجلد السادس ،المركز القومي للترجمة ، القاهرة، ٢٠١١، ص٧.

٩) طارق عبد الجليل ، الجيش والحياة السياسية .تفتيت القبضة الحديدية في تركيا (تحديات الداخل ورهانات الخارج)،مركز الجزيرة للدراسات ، ط١ ،٢٠٠٩ ،ص٧٧.

١٠) معمر خولي ، الاصلاح الداخلي في تركيا ، سلسلة دراسات واوراق بحثية ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، ٢٠١١، ص٢٦.

١١) هوشنك أوسي ، الدستور التركي الجديد وإعادة انتاج النسخة القديمة بنكهة اقل عسكرية ، منشور على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) في الموقع الالكتروني : htpp://www.pydroiava.com

١٢) طارق عبد الجليل ، الساسة والعسكر في تركيا واقع العلاقة ومآلها ، مركز الجزيرة للدراسات ،قضايا سياسية في ١٦/ تشرين الاول /٢٠١٢ ، ص٧.

١٣)ابتسام علي مصطفى ، التحول الديمقراطي في تركيا : في الفترة ما بين ١٩٩٠–ديسمبر ٢٠٠٤، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٧.

● تنص المادة (١٣١) : يتكون مجلس التعليم الأعلى من أعضاء يعينهم رئيس الجمهورية من بين من يرشحهم مجلس الوزراء والجامعات، ووفقاً للعدد والمؤهلات والإجراءات المنصوص عليها في القانون، مع منح الأولوية لمن سبق لهم العمل بنجاح كأعضاء في هيئات التدريس في الجامعات أو كرؤساء لها؛ فضلاً عن أعضاء يعيِّنهم رئيس الجمهورية مباشرة. وينظم القانون تنظيم المجلس ومهامه وسلطاته ومسؤولياته ومبادئ عمله.

١٤) طارق عبد الجليل،العسكر والدستور في تركيا (من القبضة الحديدة الى دستور بلا عسكر)، مصدر سبق ذكره، ص٧٩.

(١٥) وهاب جوشكون، التعديلات الدستورية في ظل حكم حزب العدالة والتنمية، مجلة رؤية تركية، العدد :٤، القاهرة، ٢٠١٤، ص٦٤.

١٦) محمد نور الدين، تركيا الصيغة والدور، رياض الريس للكتب والنشر، ط١، بيروت، ٢٠٠٨ ، ص٤١.

١٧) محمد نور الدين، تركيا الصيغة والدور، مصدر سبق ذكره، ص٣١.

١٨) جمال كمال كركوكلي، أزمة الرئاسة التركية ٢٠٠٧، مركز الدراسات الاقليمية ، جامعة الموصل ، ص٤.

١٩) تعرف على الاستفتاءات شعبية التي شهدتها تركيا ، منشور على شبكة المعلومات (الانترنت) في الموقع الالكتروني :http://www.turkeyalaan.net/2017/03/

٢٠) رواء جاسم لطيف ، مصدر سبق ذكره ، ص٧٣.

٢١) أردغان –٢٠١١ سيكون عام دستور تركي جديد، منشور على الموقع الالكتروني :
http://akhbaralaalam.net

٢٢) عبد الرحمن بهلول رستم ، التطورات السياسية والدستورية في تركيا للمدة ١٩٨٠ – ٢٠١٤ ، رسالة ماجستير(غير منشورة)، الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية ، ٢٠١٦، ص١٦٦.

٢٣) ينظر : المادة (١٠١) في الدستور التركي النافذ بالصيغة التي عدلت بها في عام ٢٠٠٧.

٢٤) علي حسين باكير وآخرون ، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج ، الدار العربية للعلوم ، مركز الجزيرة للدراسات ، الدوحة ، ٢٠١٠ ، ص٣٣.

٢٥) عقيل سعيد محفوض، جدليات المجتمع والدولة في تركيا :المؤسسة العسكرية والسياسية العامة ، مركز الإمارات للدراسات والابحاث الاستراتيجية ،ط١، ٢٠٠٨، ص١٤٥.

٢٦) محمد طالب حميد ، السياسة الخارجية التركية وآثرها على الأمن العربي، الدار العربي للنشر والتوزيع ،مصر،٢٠١٤، ص ٧٦.

٢٧) ينظر دستور ١٩٨٢ النافذ، المواد (٧٧، ٧٩) بالصيغة المعدلة في ٣١ حزيران ٢٠٠٧.

● يتكون المجلس الأعلى للانتخابات من سبعة اعضاء اصلاء واربعة بدلاء، وتنتخب الجمعية العامة اعضائها بالاقتراع السري وبأغلبية مطلقة من اصوات جميع اعضائها ، وينتخب هؤلاء الأعضاء رئيساً ونائباً للرئيس من بينهم ، بأغلبية مطلقة وبالاقتراع السري ، وتنتخب من بينهم محكمة الاستئناف العليا ومجلس الدولة ،ليكونوا اعضاء في المجلس يختار بالقرعة ،عضوان من كل مجموعة ليكونا عضوين بديلين ، انظر : اماني فهمي، مصدر سبق ذكره ، ص٣٦.

٢٨) ينظر : المادة (٧٩) بالصيغة التي عدلت بها في ٣١ حزيران عام ٢٠٠٧.

٢٩) ينظر دستور ١٩٨٢، المادة (٩٦) بالصيغة التي عدلت بها في ٣١ حزيران لعام ٢٠٠٧.

● منظمة أرجينيكون : وهي جمعية سرية تأسست في تسعينات القرن الماضي، تضم شخصيات ذات نفوذ كبير يعتبرون انفسهم اصحاب الفكر الكمالي والمدافعين عنها وملتزمون بالحفاظ على الايدلوجية العلمانية للدولة والنظام السياسي في تركيا ، تزايد نشاط المنظمة بالتخطيط لعدة عمليات تؤدي الى اسقاط الحكومة المدنية ، تم الكشف عنها عام ٢٠٠٧ ، والقبض على عدد كبير من اعضائها بتهمة التخطيط لقلب نظام الحكم ضد حكومة العدالة والتنمية عام ٢٠٠٣، وتنفيذها عمليات ارهابية تزعزع أمن البلاد واستقراراها ، ينظر: رنا عبد العزيز الخماش ، مصدر سبق ذكره ، ص١٣٣.

٣٠) سلمان داود العزاوي ، حزب العدالة والتنمية دراسة النشأة وسياسات تركيا الداخلية والخارجية ، اطروحة الدكتوراه (غير منشورة) ،جامعة بغداد –كلية العلوم السياسية، ٢٠١٢، ص؟؟

٣١) فهمي الهويدي ، الرابحون والخاسرون في المشهد التركي ، صحيفة الشروق المصرية ، بتاريخ ٢٨ ايلول ٢٠١٠ على الموقع الالكتروني :http://fahmyhoweidy.blogspot.com/2010/09/blog

٣٢) عصمت عبد المجيد بكر ، المدخل لدراسة النظام القانوني في العهدين العثماني والجمهوري التركي، دار الكتب العربية ، بيروت –لبنان ،٢٠١١، ص٣٠٨.

٣٣) ينظر المواد (١٤٤ و ١٥٩) من دستور عام ١٩٨٢ المعدل.

٣٤) علي حسن باكير ، حزمة الاصلاحات الديمقراطية في تركيا :التفاعلات الداخلية والتوقعات المستقبلية ، تقارير مركز الجزيرة للدراسات ، الدوحة ، ٢٠١٣، ص٣..

35) Constitutional Court decision, E. 2008/1, K. 2008/2, 30 July 2008 ،ResmîGazete ٢٤ ، October 2008, no. 27034.

٣٦) سلمان العزاوي ، جزب العدالة والتنمية دراسة النشأة وسياسات تركيا الداخلية والخارجية، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) جامعة بغداد –كلية العلوم السياسية ، ٢٠١٢، ص١٠١.

٣٧) شريف تغبان ، الشيخ رجب طيب أردوغان ، مؤذن إسطنبول ومحطم الصنم الاتاتوركي، القاهرة، دار الكتاب العربي، ٢٠١١، ص١٣٢.

٣٨) تركيا ٢٠١٤ انتخابات الرئاسة التركية.. وفوز أردوغان، منشور على (تركيا بوست) في الموقع الالكتروني : https://www.turkey-post.net/p-11209

٣٩) سندس سرحان ،النظام السياسي التركي من النظام البرلماني الى النظام شبه الرئاسي، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، جامعة بغداد –كلية العلوم السياسية ،٢٠١٢. ، ص١٨٥.

٤٠) علي حسين باكير، تركيا الجديدة: قراءة في نتائج الانتخابات الرئاسية وانعكاساتها المستقبلية، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ١٤ أب ٢٠١٤ ، على الرابط الاتي : http: // studies . Aljazeera . net / reports / 2014

٤١) كرم سعيد، تعديل دستور تركيا ثورة تشريعية ام هو تكريس لسلطة اردوغان ؟ جريدة الحياة ، منشور على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) (جريدة الحياة)على الموقع الالكتروني بتاريخ ٢٠١٧/٣/١:
http://www.alhayat.com

٤٢) مصطفى الاعصر، ٧ استفتاءات دستورية في تركيا الحديث، منشور على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع الالكتروني : https://www.ultrasawt.

٤٣) خورشيد دلي ، تركيا ما بعد الاستفتاء ، معركة الدستور والانتخابات ، منشور على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع الالكتروني : http//:www.wahdaislamya.org

٤٤) انتخابات رئاسية برلمانية تركية :الدوافع والتحديات ، مركز الجزيرة ، بتاريخ ٢٠١٨/٤/٢٢ ، منشور على شبكة المعلومات (الانترنت) على الموقع الالكتروني : http://studies.aljazeera.net

٤٥) المصدر نفسه .

٤٦) بسام رمضان إردوغان يعلن فوزه برئاسة تركيا... والمعارضة: الانتخابات تتجه لجولة ثانية، مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية ، لندن ، بتاريخ ٢٠١٨/٦/٢٥، على الموقع الالكتروني :http://www.asharqalarabi.org.uk

٤٧) علي حسين باكير وآخرون ، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، مصدر سبق ذكره ، ص٥٥.

٤٨) رائد مصباح ابو دير ، استراتيجية تركيا اوسطياً ودولياً في ضوء علاقتها بإسرائيل(٢٠٠٠-٢٠١١) ، اطروحة دكتوراه ، ط١، طرابلس-لبنان ، جامعة الجنان ،كلية الآداب والعلوم الانسانية ، ٢٠١٣،ص٣٦٧.

٤٩) عادل عامر ، الإصلاحات الاقتصادية وأثرها على الاستقرار السياسي في تركيا ، منشور في شبكة المعلومات الدولية(الانترنت) على الموقع الالكتروني :http://democraticac.de/?p=9399

٥٠) اياد قطب ، النظامين الاقتصادي والسياسي التركي في ظل حزب العدالة والتنمية وانعكاساته على العلاقة مع سوريا ، الاكاديمية السورية الدولية ، الشؤون الدولية والدبلوماسية ، ٢٠٠٩، ص٢٢.

٥١) ياسر أحمد حسن ، البحث عن المستقبل ،ط١، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، ٢٠٠٦، ص١٥٦.

٥٢) منتصر مجيد حمد ، الظاهرة الحزبية والاستقرار السياسي في تركيا ، جامعة النهرين ، كلية العلوم السياسية، مجلة قضايا سياسية ، العدد: ٣٥،٢٠١٤، ص٣٢٥.

٥٣) للمزيد، ينظر : إبراهيم أوزتورك، ، الاقتصاد التركي وعقد التحولات الكبرى ، مركز الجزيرة للدراسات ،منشور على شبكة المعلومات الدولية في الموقع الالكتروني : http://www.aljazeera.net

٥٤) أحمد نوري النعيمي ، الدور السياسي للأحزاب الإسلامية في تركيا، مصدر سبق ذكره ،ص٥١.

٥٥) ابراهيم البيومي غانم ، الأرقام الذهبية الخمسة للاقتصاد التركي ، منشور في شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) ، على الموقع الالكتروني :http://acpss.ahram.org.eg

٥٦) باسم الدباغ ، تركيا .. من الافلاس الى الانتعاش في عهد رجب طيب اردوغان ، منشور على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) بتاريخ ٢٠١٥/٦/٧ على الموقع الالكتروني : https://www.alaraby.co.uk/economy

٥٧) مي سامي المرشد ، الدور الإقليمي لتركيا تجاه الشرق الأوسط (٢٠٠٢-٢٠١٦) المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ،برلين، المانيا، ٢٠١٨، ص٣٤.

٥٨) مي سامي المرشد، مصدر سبق ذكره ، ص٣٦.

٥٩) محمود سمير ، تركيا وتفعيل القوة الصلبة : الأبعاد والتداعيات ، تقرير: المعهد المصري للدراسات ، بتاريخ ٢٠١٨/٦/٣، ص٥.

٦٠) رواء زكي يونس الطويل ، الاقتصاد التركي والابعاد المستقبلية للعلاقات العراقية–التركية ،ط١، مركز الدراسات الاقليمية ، تصوير: أحمد ياسين، الاردن ، ٢٠١١، ص٣٧.

٦١) عبد الحافظ الصاوي ، خرائط القوى الاقتصادية التركية ، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية ، ملفات اقليمية ، ج٢، ٢٠١٦، ص١٩.

٦٢) زاهد محمود غول ، مصدر سبق ذكره، ص١٥٠.

٦٣) نبذة عن تركيا ، منشور على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع الالكتروني : http://www.invest.gov

٦٤) علي حسين باكير ، ، تقارير :مركز الجزيرة للدراسات ، الدوحة ، في ٨/كانون الثاني/٢٠١٣، ص٥.

٦٥) علي حسين باكير ، مستقبل العلاقات التركية–المصرية ، بعد الانقلاب العسكري ،مصدر سبق ذكره، ص٥.

٦٦) عصمت عبد المجيد ، مصدر سبق ذكره، ص٣٠٣.

٦٧) جبار حسن سعيد و عامر حسن ثابت ، اثر محاولة الانقلاب العسكري في تركيا ٢٠١٦ ،على مستقبلها مع الاتحاد الاوربي، مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية ، العدد :١٣، المجلد الثاني ، ٢٠١٧، ص٦٣.

٦٨) محمد زاهد جول ، مصدر سبق ذكره ، ص١٧٠.

٦٩) معمر خولي ، مصدر سبق ذكره ، ص١٧.

٧٠) الصحة في تركيا ، منشور على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع الالكتروني :www.healthservicesturkey.com

٧١) ينظر: المادة (٤٢) بالصيغة التي عدلت بها في ٩ حزيران عام ٢٠٠٨ .

٧٢) معمر خولي ، مصدر سبق ذكره ، ص١٨.

٧٣) رواء جاسم لطيف السعدي ، مصدر سبق ذكره، ص٩٩.

٧٤) محمد نور الدين ، التقدم الاوربي حول أوربا :إصلاحات على الورق وقبرص عقبة جديدة ، مجلة الشرق ، الدوحة، العدد: ٥٦٢٤، ٢٠٠٣، ص٢٥

٧٥) ينظر : المادة (١٣١) من الدستور التركي لعام ١٩٨٢، بالصيغة التي عدلت بها في ٢٢ حزيران عام ٢٠٠٤.